



جامعة جيلالي بونعامة بخميس مليانة
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير



قسم: علوم مالية و محاسبة

العنوان

دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية

للمؤسسة الاقتصادية

دراسة حالة مؤسسة بتيتمال هياكل الغرب بعين الدفلى

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي في علوم مالية ومحاسبة

تخصص: محاسبة وتدقيق

إشراف الأستاذ

من إعداد الطالبة:

_ ابراهيم شيخ التهامي

- يوسفى سمية

لجنة التقييم :

رئيسا	نبيل قبلي
ممتحنا	حمزة تومي
مشرفا ومقررا	ابراهيم شيخ التهامي

السنة الجامعية: 2020/2019



جامعة جلالية بونعاما بخميس مليانة

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير



قسم: علوم مالية و محاسبة

العنوان

دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية

للمؤسسة الاقتصادية

دراسة حالة مؤسسة بتيتمال هياكل الغرب بعين الدفلى

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي في علوم مالية ومحاسبة

تخصص: محاسبة وتدقيق

إشراف الأستاذ

من إعداد الطالبة:

_ ابراهيم شيخ التهامي

- يوسفى سمية

لجنة التقييم :

رئيسا	نبيل قبلي
ممتحنا	حمزة تومي
مشرفا ومقررا	ابراهيم شيخ التهامي

السنة الجامعية: 2020/2019

شكر وتقدير

الحمد والثناء لله العلي القدير

على نعمه وعلى توفيقى لإنجاز هذا العمل.

اعترافا بالفضل وتقديرا للجميل لا يسعني إلا أن أتوجه بجزيل الشكر

والامتنان إلى الدكتور " إبراهيم شيخ التهامي " لإشرافه على هذا العمل، وما قدمه لي

من توجيهات ونصائح وإرشادات أفادتني إثناء إنجاز هذا العمل، إلى الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة.

وفي الأخير أشكر كل من ساعدني في هذا العمل المتواضع من قريب

أو من بعيد.

الإهداء

إلى ملاكي في الحياة ... إلى معنى الحب ... إلى معنى الحنان ... إلى بسمة الحياة
وسر الوجود ... إلى من كان دعائها سر نجاحي ... إلى الغالية ...

أمي الحبيبة

إلى الرجل العظيم ... صاحب الصبر الجميل ... إلى من أحمل اسمه بكل فخر ... إلى
الذي أفنى حياته من أجل تعليمي ... إلى أعز الناس ...

أبي الغالي

إلى إخوتي الأعزاء... " سهام " " فاطمة الزهراء " " أسمهان " " حسين " " حسان "
إلى البراءة... والروح الحلوة ... " نور اليقين " " محمد إياد "
إلى زوجي العزيز ... الذي شجعني في كل خطوة ... وإلى عائلة زوجي الكريمة ...
إلى الغاليات ... " خالتي أسماء، نور الهدى، حورية "

سمنية

ملخص الدراسة

المستخلص

هدفت هذه الدراسة إلى قياس الوضع المالي للمؤسسة الصناعية باتيمتال هياكل الغرب خلال الفترة 2016-2018.

ولتحقيق أهداف هذه الدراسة والإجابة على تساؤلاتها، اعتمدت على جمع البيانات المتعلقة بالموضوع وذات الصلة، ومن خلالها تمكنت من الحصول على البيانات الثانوية والتي شكلت الإطار النظري للدراسة، أما الإطار العملي فقد تم تطبيقه على مؤسسة باتيمتال هياكل الغرب بعين الدفلى، اعتماداً على إعداد دراسة تحليلية للبيانات المالية لهذه المؤسسة باستخدام المنهج الوصفي التحليلي.

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- يعتبر التحليل المالي وسيلة فعالة وأداة لتشخيص الوضعية المالية لمؤسسة باتيمتال هياكل الغرب، لأنه يساعد المسير المالي على تشخيص الحالة المالية للمؤسسة والكشف عن سياستها والظروف التي تمر بها المؤسسة؛
 - قدرة التحليل المالي على تحديد نقاط القوة والضعف في المؤسسة، بحيث أنها تساعد على أخذ الإجراءات التصحيحية اللازمة لتحسين مختلف الاختلالات المتعلقة بالتنسيق داخل المؤسسة.
- الكلمات المفتاحية:** التحليل المالي، الوضعية المالية، مؤسسة باتيمتال هياكل الغرب.

Abstract

This study aimed to measure the financial position of the battemtal industrial corporation shell structures during the period 2016 – 2018.

In order to achieve the objectives of this study and answer its questions, it relied on all relevant data, and through it I was able to obtain the secondary data that formed the theoretical framework of the study, and the practical framework was applied to the battimtal foundation, the western structures in ain defla, depending on the preparation of a study analytics of the financial statements of this institution using the descriptive analytical approach.

The study concluded the most important set of results:

- financial analysis is considered an effective way and a tool to diagnose the financial position of the battmetal foundation in the structures of the west, because it helps the financial administrator to diagnose the financial situation of the institution and reveal its policy and the circumstances that the institution is going through;
- the ability of financial analysis to identify strengths and weaknesses in the organization, so that it help to take the necessary corrective measures to improve the various imbalances related to the management within the organization.

Key words: financial analysis, financial situation, battemtal structures of the west.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
	الشكر
	الإهداء
	ملخص الدراسة
I	فهرس المحتويات
II	قائمة الجداول
III	قائمة الأشكال
IV	قائمة الملاحق
أ- ت	مقدمة
الفصل الأول: الإطار النظري للتحليل المالي	
05	تمهيد
06	المبحث الأول: مدخل للتحليل المالي
06	المطلب الأول: ماهية التحليل المالي
06	1- مفهوم التحليل المالي
07	2- أهمية وأهداف التحليل المالي
08	3- الأطراف المهتمة بالتحليل المالي
09	4- وظائف التحليل المالي
10	المطلب الثاني: المعايير المستخدمة في التحليل المالي وأنواعه
10	1- المعايير المستخدمة في التحليل المالي
10	2- أنواع التحليل المالي
13	المبحث الثاني: استخدام المؤشرات المالية في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة
13	المطلب الأول: التحليل المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي
13	1- الميزانية المالية وتصنيف عناصرها
16	2- مؤشرات التوازن المالي
20	المطلب الثاني: التحليل المالي بواسطة النسب المالية ودراسة جدول حسابات النتائج
20	1- التحليل المالي بواسطة النسب المالية
27	2- دراسة جدول حسابات النتائج
29	المبحث الثالث: الدراسات السابقة
29	المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة

33	المطلب الثاني: موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة
35	خلاصة الفصل الأول
الفصل الثاني: دراسة حالة مؤسسة باتيمتال هياكل الغرب	
37	تمهيد
38	المبحث الأول: مفاهيم عامة حول المؤسسة محل الدراسة
38	المطلب الأول: التعريف بالمؤسسة الصناعية باتيمتال هياكل الغرب
38	1- نشأة ومراحل تطور المؤسسة
39	2- تعريف مؤسسة باتيمتال هياكل الغرب
39	3- مهام وأهداف المؤسسة
40	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة وتقديم الهيئة المستقبلية
40	1- الهيكل التنظيمي لمؤسسة باتيمتال هياكل الغرب
42	2- تقديم الهيئة المستقبلية (مصلحة المحاسبة والمالية)
45	المبحث الثاني: دراسة تحليلية لمصادر البيانات المقدمة من طرف المؤسسة
45	المطلب الأول: عرض البيانات المالية لمؤسسة باتيمتال هياكل الغرب
45	1- الميزانيات المالية لسنوات 2016-2017-2018
50	2- تحليل الميزانية بواسطة مؤشرات التوازن المالي
53	3- التحليل بواسطة النسب المالية
59	4- عرض جدول حسابات النتائج لسنوات 2016-2017-2018
61	المطلب الثاني: تفسير النتائج المتوصل إليها في الدراسة السابقة
61	1- تفسير الميزانية المالية لسنوات 2016-2017-2018
62	2- تفسير الميزانية المالية المختصرة لسنوات 2016-2017-2018
62	3- تفسير المؤشرات المالية لمؤسسة باتيمتال هياكل الغرب
64	4- تفسير النسب المالية لمؤسسة باتيمتال هياكل الغرب
66	5- تفسير جدول حسابات النتائج لمؤسسة باتيمتال هياكل الغرب
68	خلاصة الفصل الثاني
70	خاتمة
73	قائمة المراجع
77	الملاحق

قائمة الجداول

والأشكال

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
34 - 33	أوجه التشابه وأوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية	01
46 - 45	الميزانية المالية من جانب الأصول للفترة (2018-2016)	02
48 - 47	الميزانية المالية من جانب الخصوم للفترة (2018-2016)	03
48	الميزانية المختصرة لجانب الأصول للفترة (2018-2016)	04
49	الميزانية المختصرة لجانب الخصوم للفترة (2018-2016)	05
50	حساب رأس مال العامل الدائم من أعلى الميزانية لسنوات (2018-2017-2016)	06
50	حساب رأس مال العامل الدائم من أسفل الميزانية لسنوات (2018-2017-2016)	07
51	حساب رأس مال العامل الخاص لسنوات (2018-2017-2016)	08
51	حساب رأس مال العامل الإجمالي لسنوات (2018-2017-2016)	09
52	حساب رأس مال العامل الأجنبي لسنوات (2018-2017-2016)	10
52	حساب احتياجات رأس مال العامل لسنوات (2018-2017-2016)	11
53	حساب الخزينة لسنوات (2018-2017-2016)	12
53	حساب نسبة التداول لسنوات (2018-2017-2016)	13
54	حساب نسبة السيولة السريعة لسنوات (2018-2017-2016)	14
54	حساب نسبة السيولة الحالية لسنوات (2018-2017-2016)	15
55	حساب نسبة المديونية لسنوات (2018-2017-2016)	16
55	حساب نسبة الاستقلالية المالية لسنوات (2018-2017-2016)	17
56	حساب نسبة رأس مال العامل الدائم لسنوات (2018-2017-2016)	18
56	حساب معدل دوران الأصول غير الجارية لسنوات (2018-2017-2016)	19
57	حساب معدل دوران الأصول الجارية لسنوات (2018-2017-2016)	20
57	حساب معدل دوران إجمالي الأصول لسنوات (2018-2017-2016)	21
58	حساب نسبة المردودية المالية لسنوات (2018-2017-2016)	22
58	حساب نسبة المردودية الاقتصادية لسنوات (2018-2017-2016)	23
60 - 59	جدول حسابات النتائج لسنوات (2018-2017-2016)	24

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
40	الهيكل التنظيمي لمؤسسة باتيمتال هياكل الغرب	01
43	الهيكل التنظيمي لمصلحة المحاسبة والمالية	02

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

الصفحة	العنوان	الرقم
77	ميزانية جانب الأصول لسنة 2016	01
78	ميزانية جانب الخصوم لسنة 2016	02
79	ميزانية جانب الأصول لسنة 2017	03
80	ميزانية جانب الخصوم لسنة 2017	04
81	ميزانية جانب الأصول لسنة 2018	05
82	ميزانية جانب الخصوم لسنة 2018	06
83	جدول حسابات النتائج لسنة 2016	07
84	جدول حسابات النتائج لسنة 2017	08
85	جدول حسابات النتائج لسنة 2018	09

مقدمة

توطئة

لطالما شكل موضوع التحليل المالي حيزاً هاماً ضمن اهتمام الباحثين والمختصين، حيث شهد هذا المجال تطورات كبيرة وابتكار أدوات تحليلية تتماشى مع التقدم والتنوع الذي تشهده الساحة الاقتصادية، الأمر الذي يجعل المؤسسة الخلية الأساسية للنشاط الاقتصادي، كون رفع فاعليتها الشغل الشاغل لمعظم المدراء والمسيرين الذين يبحثون في مناهج وطرق التسيير الكفيلة لتحقيق هذا الهدف والتي تسمح للمؤسسة بالتصدي للمشاكل التي تواجهها. يعد التحليل المالي أحد المواضيع المهمة في حقل الإدارة المالية والمحاسبية، إذ من خلاله تتمكن إدارة المنشأة تشخيص نقاط القوة والضعف في بيئتها الداخلية وتقويم قراراتها التمويلية والاستثمارية، كما يمكن أن تستخدمه كأحد الأسس المهمة في تحديد خياراتها الإستراتيجية.

إن تحليل القوائم المالية أداة لتفسير هذه القوائم، ومعرفة للعلاقة بين مضامينها، ومدلولات الأرقام الواردة فيها، والعلاقات بينها، ويوفر التحليل المالي معلومات تساعد في تقدير قيمة المنشأة، وتقييم مركزها المالي، ومدى فعالية أنشطتها المختلفة وكفاءتها، ويساعد التحليل المالي في تقييم أداء الإدارات المختلفة في المنشأة، ويحدد مدى كفاءتها في الحصول على عائد ملائم على الأموال المتاحة لديها، كما يساهم في ترشيد القرارات الاقتصادية لكثير من مستخدمي القوائم المالية، فهذه القرارات تعتمد بشكل أو بآخر على البيانات الواردة في القوائم المالية، ومعلوم أن الحصول على معلومات ملائمة قبل اتخاذ قرار معين يساعد في ترشيد هذا القرار.

طرح الإشكالية

بناء على ما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

ما هو دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية لمؤسسة باتيمتال؟

ويندرج تحت هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

- 1) على أي أساس تتم دراسة الوضعية المالية لمؤسسة باتيمتال؟
- 2) هل القوائم المالية لمؤسسة باتيمتال قادرة على توفير المعلومات اللازمة للقيام بعملية التشخيص؟
- 3) هل تستطيع أدوات التحليل المالي تحديد مختلف المشاكل التي تعاني منها المؤسسة باتيمتال؟

فرضيات الدراسة

لكشف الغموض حول الإشكالية والأسئلة الفرعية، قمت بصياغة جملة من الفرضيات أعتبرها كنقطة بداية

هذا البحث، تتمثل في:

- 1) تعتمد مؤسسة باتيمتال على التحليل المالي للمؤسسة في تشخيص وضعيتها المالية؛
- 2) القوائم المعدة من طرف مؤسسة باتيمتال توفر المعلومات التي من شأنها تسهيل عملية التحليل؛
- 3) اعتماد مؤسسة باتيمتال على أدوات التحليل المالي في تقييم وضعيتها المالية وتحديد نقاط والضعف.

ميررات اختيار الموضوع

- ج أفكار سابقة حول الموضوع بشكل عام من خلال التخصص الدراسي؛
- ج الاهتمام والميول الشخصي نحو موضوع التحليل المالي؛
- ج محاولة التعمق أكثر وفهم التحليل المالي وعلاقته بالوضع المالية للمؤسسة.

أهمية الدراسة

تكن أهمية الموضوع في كونه يتناول أحد أهم المواضيع الاقتصادية التي لا يزال التركيز عليها والعمل على تطويرها وإثراء محتواها موضوع بحث الفكر المالي، وتوضيح دور التحليل المالي في تشخيص وضعية مؤسسة باتيمتال وتحديد مختلف الأدوات المستعملة للقيام بعملية التحليل.

أهداف الدراسة

من بين أهم النقاط التي تهدف الدراسة لمعالجتها ما يلي:

- ج إبراز أهمية التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة؛
- ج التعرف على حقيقة الوضع المالي للمؤسسة محل الدراسة؛
- ج إبراز أهمية القوائم المالية ودورها في إمداد المسيرين في المؤسسة بمعلومات تمكنهم من اتخاذ القرارات المتعلقة بها.

حدود الدراسة

تتمثل في:

الحدود المكانية: تمت هذه الدراسة في مؤسسة باتيمتال بعين الدقل.

الحدود الزمنية: تمت دراسة الحالة في المؤسسة خلال الموسم الجامعي 2020/2019 بالاستناد على وثائق 2016 - 2017 - 2018.

الحدود الموضوعية: سيتم التركيز في البحث على دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية لمؤسسة باتيمتال.

منهج الدراسة

اعتمدت في هذا البحث على المنهجين الوصفي والتحليلي، حيث استعمل المنهج الوصفي في الجانب النظري وذلك لتوضيح مختلف المفاهيم، واستعمل المنهج التحليلي في الجانب التطبيقي الذي عملت من خلاله على تحليل القوائم المالية للمؤسسة.

صعوبات الدراسة

ج) صعوبة جمع المراجع خاصة الكتب والسبب راجع للوباء المنتشر في البلاد الأمر الذي استوجب على السلطات وضع الحجر الصحي وعدم الخروج من البيت؛

د) صعوبة الحصول على المعلومات والبيانات المالية حول المؤسسة محل الدراسة، خاصة المعلومات المتعلقة بنفس السنة محل الدراسة، إذ يعتبر هذا الأمر مستحيلا، نظرا لسرية تلك المعلومات وعدم التصريح بها لتستخدم في البحوث العلمية.

هيكل الدراسة

لمعالجة الموضوع والإجابة عن التساؤلات المطروحة واختبار الفرضيات تم تقسيم الدراسة إلى فصلين، فصل نظري وفصل تطبيقي، حيث يتضمن الفصل الأول الإطار النظري للتحليل المالي والذي يتكون بدوره من ثلاثة مباحث، المبحث الأول يتمحور حول مدخل للتحليل المالي والذي يشمل مطلبين، أما المبحث الثاني فيتمحور حول استخدام المؤشرات المالية في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة والذي يشمل مطلبين، أما المبحث الثالث فيتمحور حول الدراسات السابقة وهو يشمل مطلبين، فيما يخص الفصل الثاني فيتضمن دراسة حالة مؤسسة باتيمتال هياكل الغرب والذي يتكون بدوره من مبحثين، المبحث الأول يتمحور حول مفاهيم عامة حول المؤسسة محل الدراسة والذي يشمل مطلبين، أما المبحث الثاني فيتمحور حول دراسة تحليلية لمصادر البيانات المقدمة من طرف المؤسسة والذي يشمل مطلبين.

الفصل الأول: الإطار النظري للتحليل المالي

تمهيد

يعتبر التحليل المالي من الأدوات المهمة في منشآت الأعمال وأساسا من أسس التخطيط والرقابة، فهو يهدف إلى إلقاء الضوء على مقدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها طويلة الأجل وقصيرة الأجل، والتعرف على مدى كفاءة الوحدة في استخدام الأموال وإدارتها وقياس مدى قدرتها في تحقيق الأرباح، وذلك من خلال دراسة تفصيلية للبيانات الواردة في الكشوفات المالية ودراسة نتائج الأداء المالي وتفسيره وتحديد مكان الضعف والقوة في السياسات المالية المتبعة من قبل المشروع.

لذا سأنتقل في هذا الفصل إلى مبحثين على النحو التالي:

1) مدخل للتحليل المالي؛

2) استخدام المؤشرات المالية في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة.

المبحث الأول: مدخل للتحليل المالي

يعتبر التحليل المالي من الأعمال الرئيسية التي يتعين على إدارة الشركة القيام بها ويجب أن يعهد إلى من هو كفؤ لما ينبغي على هذا العمل من كبير الأهمية لجهات عديدة ومراحل مختلفة في حياة الشركة، إذ تختلف من شركة لأخرى بسبب الاختلاف في طبيعة الشركات وخصوصياتها.

المطلب الأول: ماهية التحليل المالي

الفرع الأول: مفهوم التحليل المالي

هناك عدة مفاهيم للتحليل المالي، نذكر منها:

- "يعتبر التحليل المالي على أنه دراسة القوائم المالية بعد تبويبها، وباستخدام الأساليب الكمية، وذلك بهدف إظهار الارتباطات بين عناصرها والتغيرات الطارئة على هذه العناصر، وحجم وأثر هذه التغيرات، واشتقاق مجموعة من المؤشرات التي تساعد على دراسة وضع المنشأة من الناحية التشغيلية والتمويلية وتقييم أداء المنشآت وكذلك تقديم المعلومات اللازمة للأطراف المستفيدة من أجل اتخاذ القرارات الإدارية السليمة."¹

- "التحليل المالي هو علم له قواعد ومعايير وأسس يهتم بتجميع البيانات والمعلومات الخاصة بالقوائم المالية للمنشأة وإجراء التصنيف اللازم لها ثم إخضاعها إلى دراسة تفصيلية دقيقة وإيجاد الربط والعلاقة فيما بينهما فمثلا العلاقة بين الأصول المتداولة التي تمثل السيولة في المنشأة وبين الخصوم المتداولة التي تشكل التزامات قصيرة الأجل على المنشأة، والعلاقة بين أموال الملكية والالتزامات طويلة الأجل بالإضافة إلى العلاقة بين الإيرادات والمصروفات ثم تفسير النتائج التي تم التوصل إليها والبحث عن أسبابها، وذلك لاكتشاف نقاط الضعف والقوة في الخطط والسياسات المالية بالإضافة إلى تقييم أنظمة الرقابة ووضع الحلول والتوصيات اللازمة لذلك في الوقت المناسب."²

- "التحليل المالي عبارة عن دراسة القوائم المالية (الميزانية وحسابات التشغيل والمتاجرة والأرباح والخسائر) بعد تبويبها التوبيب الملائم مع استخدام بعض الأساليب الرياضية والإحصائية (كالنسب والاتجاهات والمتوسطات) بغرض معرفة علاقات الارتباط بين عناصر القوائم المالية ومدى التغيرات التي طرأت عليها في فترة زمنية معينة وحجم هذه التغيرات ومسبباتها."³

- "التحليل المالي عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي تساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع، وذلك من خلال

¹ - توفيق عبد الرحمان، أساسيات التحليل المالي، مركز الخبرات المهنية للإدارة (بميك)، القاهرة، 2008، ص 11.

² - رشاد العصار وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، الطبعة الأولى، دار البركة للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص 151.

³ - محمد صالح الحناوي، نهال فريد مصطفى، الإدارة المالية (التحليل المالي لمشروعات الأعمال)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص 43.

معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى، وذلك لكي يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداء المنشأة بقصد اتخاذ القرارات.¹

الفرع الثاني: أهمية وأهداف التحليل المالي

(1) أهمية التحليل المالي

تتبع أهمية التحليل المالي للاعتبارات التالية:

التحليل المالي أداة من أدوات الرقابة الفعالة وهي أشبه بجهاز الإنذار المبكر والحارس الأمين للمنشأة سيما إذا استخدم بفعالية في المنشآت؛

يمكن استخدام التحليل المالي في تقييم الجدوى الاقتصادية لإقامة المشاريع وتقييم الأداء؛

التحليل المالي أداة من أدوات التخطيط حيث أنه يساعد في توقع المستقبل للوحدات المستقبلية؛

التحليل المالي أداة اتخاذ القرارات المصيرية سيما ما يخص قرارات الاندماج والتحديث والتجديد؛²

التطور الصناعي المذهل مما أدى إلى ظهور طبقة المديرين المحترفين التنفيذيين مما أوجد آليات ضرورية لمحاسبتهم من قبل الجمعيات العمومية للمساهمين مما أدى إلى التوسع في تحليل القوائم المالية وتقارير مراجعي الحسابات ومجالس الإدارة لتقييم الأداء والمحاسبة عليه؛

متطلبات التمويل والائتمان حيث وضعت المؤسسات المالية اشتراطات مالية ومستندية قبل منح قروضها التمويل ومن المعروف أن التمويل الدولي عادة ما يكون منخفض التكلفة إلا أنه كثير متطلبات الحيطة والحذر وأقر المجلس التنفيذي لجمعية مصرفي نيويورك مبدأ التزام المؤسسات التي ترغب في الاقتراض بتقديم بيانات مبوبة بصيغة موحدة حول الأصول والالتزامات، كما تمت التوصية ولأول مرة على ضرورة تحليل البيانات، كما تم إقرار مبدأ القياس الكمي والمقارنة بواسطة النسب المالية؛

متطلبات الهيئات الرقابية على أسواق المال في ظل تسارع حمى الشفافية والإفصاح والاعتراف المحاسبي لإحاطة المساهمين والمستثمرين بشكل دائم ودوري مؤشرات الأداء للأسهم واتجاهاته المستقبلية.³

(2) أهداف التحليل المالي

التحليل المالي في حد ذاته وسيلة فعالة لمعرفة طبيعة الارتباطات والعلاقات القائمة بين عناصر المشروع المختلفة والمفردات أصوله ومفردات خصومه وإيراداته ومصروفاته، والهدف من استعمال التحليل المالي إثارة الأسئلة وتوجيه الانتباه إلى النقاط الحساسة التي يستوجب الدراسة لوضع الحلول التي غالبا ما تأتي على شكل سياسات مالية وإنتاجية وبيعية وعامة تطبقها المنشأة وكما هو معلوم وضع السياسات للمنشأة ليس من مسؤوليات المحلل المالي، ولكن هذا لا يمنعه من تقديم الاقتراحات والتوصيات بما تدله خبرته عليه من حلول أو إجابات

¹ - محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص 3.

² - أحمد محمد العداسي، التحليل المالي للقوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 53.

³ - توفيق عبد الرحمان، أساسيات التحليل المالي، مرجع سبق ذكره، ص 20.

تتعلق بالأسئلة التي يبرزها التحليل المالي، وتيار التساؤل حول نقطة ما في العادة عندما يظهر أنها غير متماشية مع ما هو متوقع أو سائد أو متعارف عليه بشكل عام أو بالصناعة التي تنتمي إليها المنشأة، وإثارة هذه التساؤلات تفيد كثيرا في تمكين المدير الذي يطلع على نتائج التحليل من تحديد درجة الأداء في الماضي والحاضر للمنشأة التي يعمل بها وبالتالي يمكن من عمل تخطيط للمستقبل في ضوء إنجازات الماضي.¹

الفرع الثالث: الأطراف المهتمة بالتحليل المالي

من أهم هذه الفئات ما يلي:

❖ الدائنون

وتنقسم إلى قسمين هما:

الدائنون قصيري الأجل والموردون

يهتمون بتحليل ودراسة عناصر الأصول والخصوم المتداولة، أي المركز النقدي الجاري ورأس المال العامل للشركة.

الدائنون طويلو الأجل

اهتماماتهم تتركز حول قدرة الشركة على سداد الالتزامات القائمة عليها، والفوائد المترتبة عن هذه الالتزامات ووقت استحقاقها.

❖ المستثمرون

يمكن تقسيم المستثمرون في الشركات إلى:

مستثمرين قصيري الأجل

وهم من يقتنون الأسهم بغرض الاتجار بها وإعادة بيعها خلال السنة لتحقيق عوائد من وراء ذلك، وبالتالي تكون اهتماماتهم موجهة نحو أسعار الأسهم وتقلباتها خلال الفترة القصيرة.

مستثمرين طويلو الأجل

وهم من يقتنون الأسهم بغرض السيطرة والاحتفاظ بتلك الاستثمارات لفترات طويلة تفوق السنة المالية، وتكون اهتماماتهم موجهة نحو معدل العائد من السهم وعلى قدرة الشركة على الاستمرار وتحقيق الأرباح.²

❖ إدارة المنشأة

حيث يظهر التحليل المالي مدى كفاءة الإدارة في أداء وظيفتها، إذ يعتبر أداة من أجل:

) معرفة الإدارة العليا لمدى كفاءة الإدارات التنفيذية في أداء وظائفها؛

) تقييم أداء الإدارات والأقسام والأفراد وكذلك السياسات الإدارية؛

) المساعدة في التخطيط السليم للمستقبل.

¹ - محمد سعيد عبد الهادي، الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 88.

² - محمد مبروك أبو زيد، التحليل المالي، الطبعة الثانية، دار المريخ للنشر، الرياض (المملكة العربية السعودية)، 2009، ص 29.

❖ أصحاب المنشأة

وهم المساهمون أو الشركاء أو أصحاب المنشآت الفردية، ونجد اهتمامهم بنتائج التحليل المالي ينصب على الهيكل المالي العام وطبيعة التمويل الداخلي والخارجي والربحية والعائد على الأموال المستثمرة وكذلك قدرة المنشأة على سداد التزاماتها.

❖ جهات أخرى

مثل الغرف التجارية والصناعية، وأجهزة التخطيط، والمستثمرون المحتملون، والمصارف والمقرضين والعملاء والموردين، وغيرهم من الفئات ذوي المصلحة مع المنشأة.¹

الفرع الرابع: وظائف التحليل المالي

تتمثل وظائف التحليل المالي في:

- 1) التخطيط المالي: وهو اتخاذ القرار لشيء مستقبلي وقد يكون إيجابي حيث أن التخطيط يفيد صانع القرار بتصحيح الأخطاء وإعادة التخطيط بالطريقة الواجب التخطيط لها؛
- 2) الرقابة المالية على المخططات أثناء التنفيذ حتى لا تكون هناك تجاوزات؛
- 3) الحصول على لأفضل الشروط داخلية كانت أم خارجية استثمار الأموال؛
- 4) مواجهة بعض المشاكل الغير متكررة، مثل:
 - أ) الاندماج: حيث تندمج أكثر من شركة وتنشأ شركة جديدة؛
 - ب) الانضمام: حيث تفقد الشركة لوجودها لصالح الشركة الأخرى.²

¹- توفيق عبد الرحمان، أساسيات التحليل المالي، مرجع سبق ذكره، ص 12.

²- عطا الله علي الزبون، إستراتيجيات التحليل المالي، دار المتنبى للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 75.

المطلب الثاني: المعايير المستخدمة في التحليل المالي وأنواعه

الفرع الأول: المعايير المستخدمة في التحليل المالي

تختلف المعايير التي يستخدمها المحلل المالي تبعا لطبيعة التحليل والغاية منه، ويمكن تحديد أربعة أنواع من المعايير هي:

(1) المعايير المطلقة

وهي عبارة عن نسب ومعدلات متعارف عليها في مختلف مجالات الأعمال مهما كان نوع المنظمة وعمرها ومهما كان الغرض من التحليل، ومثالها: أن تكون نسبة التداول 200% أو 2 مرة، ونسبة التداول السريعة 100% أو 1 مرة.

هذه المعايير لم تعد ذات فائدة كبيرة بسبب قيامها على افتراض غير صحيح يقتضي بتجانس المؤسسات في شكلها وحجمها وطبيعة نشاطها وظروفه.

(2) معايير الصناعة

تعتبر من أكثر المعايير استخداما، وهي عبارة عن نسب تخص قطاع نشاط معين مستخرجة بناء على متوسط حسابي لمجموعة من النسب المأخوذة من مجموعة كبيرة من المؤسسات العاملة في هذا القطاع. تفيد هذه النسب في المقارنة بين أداء المؤسسات العاملة في نفس الصناعة ومعرفة المركز النسبي لكل واحدة منها ومدى انحراف أدائها عن معدل الصناعة.

(3) المعايير التاريخية (الاتجاهية)

المعيار التاريخي عبارة عن معدل يتم استخراجها على ضوء النشاط السابق للمؤسسة من خلال حساب متوسط لفترات سابقة، ثم مقارنة الأداء الحالي بهذا المعدل.

(4) المعايير المخططة أو المستهدفة

المعيار المخطط عبارة عن هدف كمي مرصود بغية تحقيقه خلال فترة محددة، يتم بعد انقضائها مقارنة ما تم تحقيقه بما كان مخططا له وتسجيل الانحرافات.¹

الفرع الثاني: أنواع التحليل المالي

عادة ما نميز بين نوعين أساسيين للتحليل المالي هما:

(1) التحليل العمودي

(أ) تعريف التحليل العمودي: ويسمى بالتحليل الرأسي أيضا، ويعتمد هذا التحليل بشكل أساسي على تحويل الأرقام المطلقة للبنود في القوائم المالية إلى نسب مئوية، حيث ينسب كل بند في مجموعة معينة إلى إجمالي بنود هذه المجموعة، ويتم ذلك من خلال إعطاء الإجمالي الرقم (100%)، ومن الأمثلة على ذلك التحليل الرأسي لقائمة الدخل حيث تعطي المبيعات (الإيرادات) النسبة المئوية (100%) وتحسب نسبة البنود الأخرى في القائمة من هذا

¹ عبد الرحمان بن سانية، مطبوعة بعنوان "أساسيات التحليل المالي"، جامعة غرداية، الجزائر، 2018، ص ص 19-20.

الرقم أما في قائمة المركز المالي فيمكن احتساب نسبة كل بند من مجموع البنود التي ينتمي إليها، فعلى سبيل المثال، يمكن احتساب نسبة ما تشكله الأصول المتداولة من إجمالي الأصول ونسبة الالتزامات من مجموع الالتزامات وحقوق الملكية للتعرف على مصادر التمويل في الشركة، كما يمكن تطبيق التحليل العمودي للبنود على قائمة تكلفة المنتج في الشركات الصناعية، وعمل أهم ما يوفره هذا التحليل، توضيحه للأهمية النسبية للبنود التي تتكون منها قائمة معينة، وكسب الأهمية النسبية للبنود من خلال الصيغة التالية:

$$\text{الوزن النسبي للبند} = \frac{\text{قيمة البند}}{\text{مجموع البنود التي ينتمي إليها البند}}$$

مجموع البنود التي ينتمي إليها البند

ويعد استخراج الوزن النسبي لكل البنود، يقوم المحلل المالي برصد هذه النسب والتعرف على أسباب ارتفاعها أو انخفاضها.

(ب) محددات التحليل العمودي: تتمثل في:

1) يوصف التحليل العمودي بالتحليل الساكن وتظهر هذه الصفة بشكل خاص في هذا التحليل عندما يقتصر على فترة زمنية واحدة، فتصبح المدلولات والمؤشرات التي تم الحصول عليها ليست ذات جدوى كبيرة، لذا يحرص المحللون على إجراء التحليل العمودي لأكثر من فترة مالية أو لأكثر من شركة أو في أحيان أخرى يتم إجراءه مع التحليل الأفقي في آن واحد لتغطية نقاط الضعف فيه؛

2) يتجاهل التحليل العمودي التغير الذي يحصل على البند الرئيسي في القائمة حيث ينسب لهذا البند باقي البنود الأخرى المختلفة، فعلى سبيل المثال يهمل التحليل العمودي لقائمة الدخل التغيرات الحاصلة في بند المبيعات نفسه حيث يفترض دائماً أنه يساوي 100% وبالتالي لا يتم رصد التغيرات فيه من فترة إلى أخرى أو من شركة إلى أخرى مماثلة، برغم أنه يعتبر من أهم بنود القائمة؛

3) يعتمد التحليل العمودي على تحليل الأرقام المطلقة إلى نسب مئوية وقد يكون ذلك في كثير من الأحيان مضللاً، فعلى سبيل المثال عندما يلقي الضوء على تغير قيمة البند، وهو ما أظهرته الجداول في المثال السابق، أظهر أن الاستثمارات القصيرة الأجل قد تغير وزنها النسبي في عام 2008 إلى 2.9% بعدما كانت في عام 2007 تشكل 3.3% من مجموع الأصول، برغم أن قيمتها لم تتغير خلال هذين العامين وبقيت على ما هي عليه (150000) دينار.¹

(2) التحليل الأفقي

(أ) تعريف التحليل الأفقي: جاءت تسمية هذا التحليل من كونه يقوم بدراسة سلوك واتجاهات البنود المختلفة في القوائم ورصد التغيرات الحادثة فيها خلال أكثر من فترة مالية، وهو ما يمكن المحلل المالي من معرفة مدى الاستقرار أو التراجع في تلك البنود، ثم يقوم المحلل من خلال ذلك الرصد بالبحث عن الأسباب التي أدت لذلك وهو ما قد يساعد على التنبؤ باتجاهات هذه البنود في المستقبل، لعل ذلك ما أكسب هذا التحليل صفة الديناميكية

¹ - عطا الله علي الزبون، إستراتيجيات التحليل المالي، مرجع سبق ذكره، ص 87.

بعكس التحليل العمودي الذي يوصف بأنه تحليل ساكن، إن أكثر ما يستند إليه المحلل المالي في التحليل الأفقي هو سنة الأساس والتي تستخدم في رصد سلوك واتجاهات البنود المختلفة، وسنة الأساس هذه عادة ما تكون السنة الأولى في سلسلة الأعوام المنوي تحليلها، ويجري مقارنة البنود في الأعوام التالية مع بنود السنة الأولى¹. ويجب الإشارة هنا إلى ضرورة إعطاء عملية اختيار سنة الأساس أهمية خاصة لما قد تتركه من أثر مهم على نتائج هذا النوع من التحليل، لذا فإنه لا بد من أخذ الاعتبارات التالية عند اختيار المحلل المالي لهذه السنة:

أن تكون هذه السنة سنة طبيعية لم تتعرض لظروف استثنائية تؤثر على الأداء العام في الشركة كحدوث الكوارث الطبيعية أو الحروب؛

كما لا يمكن اعتماد سنة الأساس كان الأداء فيها جيدا أو سيئا بشكل استثنائي أو غير عادي، حيث إذا كان الأداء فيها سيئا فإن اتجاهات التحليل ستكون غير جيدة في حال تمت المقارنة بسنة أساس كان الأداء فيها جيدا، لذا يستلزم اختيار سنة الأساس بشكل موضوعي ودون تحيز؛

التأكد من توافق تصنيفات القائمة في هذه السنة مع ما سيتبعها من سنوات، كما التأكد من عدم تغيير السياسات والطرق المحاسبية المتبعة في السنوات تحت الدراسة والتي قد تأثر على جدوى المقارنة وتحسب التغيرات الحادثة في البنود عن الفترات الزمنية المختلفة من خلال المعادلة التالية:

$$= \text{قيمة البند}$$

قيمة نفس البند في سنة الأساس

ويقوم عادة المحلل المالي من خلال هذا التحليل برصد سلوك واتجاهات البنود المختلفة من خلال إيجاد التغير فيها بالقيم المطلقة والنسب المئوية على حد سواء وهو ما يساعده بشكل أفضل على انجاز تحليله، وقد يشمل التحليل الأفقي عامين متتالين أو قد يمتد لفترات مالية متعددة وهو ما يعرف بتحليل الاتجاهات.

(ب) محددات التحليل الأفقي: رغم ما يوصف به التحليل الأفقي من ديناميكية إلا أنه لا يخلو من بعض النقاط الضعف التي قد تؤثر على بعض استنتاجاته، وهي ما يمكن إيجازها بالنقاط التالية:

نقاط ضعف ناشئة من اختيار غير ملائم لسنة الأساس: وهو ما يشوه نتائج التحليل سواء كان ذلك بسبب قدم السنة المستخدمة كأساس للمقارنة أو بسبب الظروف غير الطبيعية التي قد تكون تخللتها، فاختيار سنة متقدمة يجب أن يأخذ بالاعتبار الظروف السريعة والمتغيرة في عصرنا الحاضر، أما الظروف غير الطبيعية فقد يكون لها أثارا جيدة استثنائية على سنة الأساس وبالتالي فإن المقارنة بها ستعطي نتائج غير مشجعة ومن جهة أخرى فقد يكون لهذه الظروف أثارا سلبية استثنائية مما قد يعكس نتائج جيدة غير حقيقية عند إجراء مقارنة، وهو ما يدفع الكثير من المحللين إلى تكوين سنة الأساس بمواصفات ومعايير معينة تساعدهم في إنجاز التحليل وإجراء المقارنة اللازمة؛

¹ - أمينة عابد، التحليل المالي كأداة لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2014/2015، ص 33-34.

نقاط ضعف ناشئة عن استخراج التغير المطلق فقط أو الاكتفاء باستخراج التغير النسبي وهو ما قد يعطي نتائج غير دقيقة ومضللة.¹

المبحث الثاني: استخدام المؤشرات المالية في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة

تعتبر مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية ودراسة جدول حسابات النتائج من أهم محاور التحليل الذي تستعمله المؤسسة لتحليل مركزها المالي، حيث تقوم بقياس وتقييم وتقويم الأداء المالي للمؤسسة من أجل معرفة الحقائق التي تختفي خلف الأرقام وبالتالي تسهل في عملية اتخاذ القرارات التي تحقق مصالحها وتعظم من ثروتها بأعلى درجة من درجات الكفاية والفعالية.

المطلب الأول: التحليل المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي

الفرع الأول: الميزانية المالية وتصنيف عناصرها

1) تعريف الميزانية المالية

لقد وردت عدة تعاريف للميزانية، نذكر منها:

- "الميزانية المالية وهي تمثل أصول المنشأة مقارنة بالالتزامات المترتبة على هذه الأصول في لحظة زمنية هي نهاية الفترة المالية المعدة عنها البيانات، وبعبارة أخرى توضح الميزانية مصادر الأموال (المطلوبات وحقوق الملاك) مع أوجه استخدامات هذه الأموال (الأصول)."²

- "الميزانية المالية عبارة عن صورة للمنظمة في لحظة معينة من حياتها، تبين الموارد المتاحة لها والاستخدامات التي وجهت إليها هذه الموارد."³

- "تعتبر الميزانية من وجهة نظر التحليل المالي قائمة الموارد والاستخدامات في تاريخ معين يعطي صورة عن الظروف المالية للمشروع."⁴

وتقسم قائمة المركز المالي إلى جانبين هما:

(أ) الجانب الأيمن: ويمثل الموجودات، وهي عبارة عن الأصول التي تمتلكها المنظمة وتستخدمها لأجل تحقيق الدخل.

(ب) الجانب الأيسر: ويمثل المطلوبات وحقوق المساهمين، وهو يبين الموارد التي حصلت منها المنظمة على الأموال التي استخدمتها في تمويل موجوداتها المختلفة.

وتعد هذه القائمة عادة لفترة زمنية معينة تدعى الفترة المحاسبية، وقد جرت العادة أن يكون طول الفترة الزمنية التي تعد عنها الحسابات للمنظمات المختلفة سنة واحدة، دون أن يمنع ذلك من إعداد بيانات مالية داخلية لفترات أسبوعية، أو شهرية، أو ربع سنوية، أو نصف سنوية.

¹- المرجع السابق، ص 34.

²- محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، مرجع سبق ذكره، ص 6.

³- فيصل محمود الشواورة، مبادئ الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص 264.

⁴- أبو الفتوح علي فضالة، التحليل المالي وإدارة الأموال، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1999، ص 254.

ويسبب كون الميزانية ملخصا للموقف المالية للمنظمة في لحظة معينة، فإنها تتصف بالسكون لبيانها للموقف المالي للمنظمة في لحظة واحدة فقط، ولا تصبح بعدها ممثلة لهذا الوضع، لأن عمليات البيع والشراء والوفاء والاستدانة في حركة دائمة لا تتوقف، وبالتالي تغير الوضع المالي للمنظمة بشكل مستمر، وتتأثر تركيبة جانبي الميزانية بمجموعة من العوامل، فتركيبة الموجودات تتأثر بمجموعة العوامل التالية:

ج) طبيعة النشاط الذي تمارسه المنظمة (تجارة، صناعة، خدمات)؛

د) أهداف المنظمة (كالتركيز على السيولة أو الربحية أو النمو السريع)؛

هـ) شكل المنظمة (مشروع فردي، شركة تضامن، شركة مساهمة).

أما تركيبة جانب الأيسر، فتتأثر بجميع العوامل السابقة، بالإضافة إلى تأثيرها بمجموعة العوامل التالية:

ج) طبيعة أسواق المنظمة (سياسات البيع والتوزيع، توافر الاقتراض)؛

د) مرحلة النمو التي وصلتها المنظمة (النمو، البلوغ، الانحدار)؛

هـ) فلسفة الإدارة في التمويل (التوسع في المديونية أو الاعتماد على الموارد الذاتية)؛

و) مدى توفر مصادر التمويل من رأسمال وديون.¹

2) تصنيف عناصر الميزانية المالية

يتم تصنيف عناصر الميزانية من أجل تحقيق الهدف الأساسي من إعدادها، وهو إعطاء صورة واضحة وعادلة لموقف الشركة المالي، وهذا الأمر يستدعي ترتيب عناصرها في مجموعات ملائمة، يسهل معها الوقوف على حالة الشركة وحقيقتها في نهاية الفترة المالية المعنية، كما تمكن من إجراء التحليلات المالية المناسبة، كعرفة رأس المال العامل، ونسبة السيولة في التداول وغيرها من النسب المالية الأخرى دون تعقيد، وهي تصنف كالتالي:

أ) الأصول

وتنقسم إلى المجموعات الأربع الآتية:

الأصول الجارية

أطلق "آدم سميث" عليها اسم رأس المال الدائر حيث أنها توضح مدى قدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته الجارية، وتحتوي هذه الأصول على: النقدية، والاستثمارات المؤقتة التي يمكن تحويلها إلى نقدية بسهولة وبدون خسارة، والمدنين، والمخزون السلعي، وأوراق القبض، والمقدمات.... إلخ.

الأصول الثابتة

عرفها "آدم سميث" بأنها الجزء الثابت من رأس المال وقد يكون هذا الجزء كبيرا أو صغيرا حسب طبيعة النشاط في المشروع والأصول الثابتة غير القابلة للتحويل إلى نقدية خلال العمليات العادية للمشروع، ومن أمثلة هذه الأصول: الأراضي والمباني، والآلات والأدوات والأثاث والمهمات.²

¹ - فيصل محمود الشواورة، مبادئ الإدارة المالية، مرجع سبق ذكره، ص 264.

² - أبو الفتوح علي فضالة، التحليل المالي وإدارة الأموال، مرجع سبق ذكره، ص 254.

الأصول المتنوعة

- هي الأصول الأخرى غير الموضحة في النوعين السابقين ومن أمثلتها:
- ج قيمة تصفية وثائق التأمين على حياة الشركاء والمستحقة للمشروع؛
 - ج الديون المستحقة على الموظفين والعاملين بالمشروع؛
 - ج الاستثمارات الأخرى؛
 - ج النفقات المؤجلة.

الأصول المعنوية

وهي تلك الأصول غير الملموسة وتستهلك حال وجود أرباح كافية ومنها: حقوق الاختراع وقيمة التصميمات وشهرة المحل.... إلخ.

ب) حقوق الغير (الخصوم)

وتنقسم إلى المجموعات الثلاث الآتية:

الالتزامات الجارية

هي تلك الالتزامات قصيرة الأجل والتي تستحق السداد خلال سنة واحدة وتكون عادة من كل أو بعض البنود التالية:

- ج مبالغ مستحقة للبنوك؛
- ج مبالغ مستحقة مقابل بضائع أو آلات مشتراة؛
- ج دائنون؛
- ج قروض قابلة للسداد؛
- ج ودائع لدى المشروع للغير؛
- ج مدفوعات مقدمة من الغير؛
- ج مخصصات ضرائب؛
- ج كويونات مستحقة السداد؛
- ج مخصصات الطوارئ (الخسائر المتوقعة)؛
- ج الديون المستحقة.

الالتزامات المؤجلة

هي تلك الالتزامات المؤجلة السداد لأكثر من فترة مالية ومنها:

- ج التزامات طويلة الأجل؛
- ج الاحتياطات.

القيمة الصافية

وهي جزء من حقوق المساهمين تمثل بعض المبالغ المستثمرة في المشروع وتكون عادة من كل أو بعض البنود التالية:

- ج) الأسهم الممتازة؛
- ج) الأسهم العادية؛
- ج) فائض رأس المال؛
- ج) الأرباح المؤجلة السداد (نتيجة بيع أي أصل من أصول المنشأة)؛
- ج) الأرباح غير الموزعة.¹

الفرع الثاني: مؤشرات التوازن المالي

تعتبر مؤشرات التوازن المالي من أهم الأدوات التي يعتمد عليها المحلل المالي لمعرفة الوضعية المالية للمؤسسة، فالمقصود بالتوازن المالي هو مقدرة المؤسسة على التسيير بشكل عادي وفي نفس الوقت التوفيق ما بين استحقاقية الخصوم وسيولة الأصول، وتتمثل فيما يلي:

1) رأس المال العامل الدائم (الصافي)

هناك عدة تعاريف لرأس المال العامل الدائم، نذكر منها:

- "رأس المال العامل الدائم هو الهامش أو الفائض من الأموال الدائمة التي يزيد عن تمويلها للأصول الثابتة."
- "رأس المال العامل الصافي هو جزء الأموال الدائمة الموجهة لتمويل دورة الاستغلال، وبالتالي فهو يبين قدرة المؤسسة على تمويل الأصول المتداولة عن طريق الأموال الدائمة."
- "هو المؤشر للتوازن وهو عبارة عن نقطة عبور من مشاكل التوازن المالي على المدى الطويل إلى المدى القصير."²

ويمكن حساب رأس المال العامل الدائم بأسلوبين هما:

➤ أسلوب أعلى الميزانية

$$\begin{aligned} \text{رأس المال العامل الدائم} &= \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة} \\ \text{رأس المال العامل الدائم} &= (\text{الأموال الخاصة} + \text{الديون الطويلة}) - \text{الأصول الثابتة} \end{aligned}$$

يركز هذا الأسلوب على تحديد أصل رأس المال العامل الدائم والمتغيرات المحددة له.

¹ - المرجع السابق، ص ص 255-256.

² - كياس علي، دور التحليل المالي في تحديد الوضعية المالية للمؤسسة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، الجزائر، 2015/2016، ص ص 27-28.

➤ أسلوب أسفل الميزانية

رأس المال العامل الدائم = الأصول المتداولة - الديون قصيرة الأجل
 رأس المال العامل الدائم = (قيم جاهزة + قيم محققة + المخزونات) - الديون قصيرة الأجل

يبين هذا الحساب هدف رأس المال العامل الدائم وهو تمويل جزء من دورة الاستغلال.¹

ويمكن عرض حالات رأس المال العامل الدائم كما يلي:

1) رأس المال العامل الدائم موجب: هذا يعني أن الأموال الدائمة كافية لتغطية الأصول غير الجارية، أي

وجود فائض في دورة الاستثمار، يعتبر هذا الفائض هامش أمان تستخدمه المؤسسة في تمويل عجز دورة

الاستغلال الناتجة عن كون الخصوم الجارية غير كافية لتغطية الأصول الجارية؛

2) رأس المال العامل الدائم معدوم: حالة غير واقعية، نظرية فقط؛

3) رأس المال العامل الدائم سالب: هذا يعني أن جزء من الأصول غير الجارية ممول من قبل الخصوم

الجارية (الديون قصيرة الأجل)، وهو وضع غير سليم لاختلاف التوقيت كون أن فترة استحقاق الديون

قصيرة الأجل أقصر من فترة تحول الأصول غير الجارية إلى سيولة، مما يضع المؤسسة في حالة عسر

مالي أي عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل.²

2) رأس المال العامل الخاص

وهو المقدار الإضافي من الأموال الخاصة عن تمويل الأصول الثابتة، ويحسب بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة - الأصول الثابتة
 رأس المال العامل الخاص = الأصول المتداولة - مجموع الديون

الهدف من دراسة رأس المال العامل الخاص، هو البحث عن استقلالية المؤسسة اتجاه الغير، ومدى تمكنها من

تمويل استثماراتها بأموالها الذاتية.³

¹ - عيسى سهام، عيسى يونس، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، الجزائر، 2016/2017، ص 46.

² - محمد ساحل، محاضرات غير منشورة في التحليل المالي المتقدم، السنة الثانية ماستر محاسبة وتدقيق، جامعة الجيلالي بونعامة،

2020 / 2019

³ - بن خروف جلييلة، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، الجزائر،

2009/2008، ص 90.

ويمكن عرض حالات رأس المال العامل الخاص كالتالي:

1) رأس المال العامل الخاص موجب: الأصول غير الجارية ممولة فقط بالأموال الخاصة، تكون هذه الحالة عموماً في المؤسسات الصغيرة؛

2) رأس المال العامل الخاص معدوم: الأموال الخاصة كافية لتمويل الأصول غير الجارية، أي المؤسسة مازالت محافظة على الاستقلال المالي؛

3) رأس المال العامل الخاص سالب: فمعناه أن جزء من الأصول غير الجارية ممول بالديون طويلة الأجل (خصوم غير جارية)، وتكون هذه الحالة خطيرة إذا كانت مدة إهلاك التثبيات أطول من فترة استحقاق الديون طويلة الأجل، أي وقت تحول التثبيات إلى سيولة يكون أطول من فترة تسديد الديون طويلة الأجل فيخلق هذا عجز في تسديد الديون طويلة على المدى البعيد.¹

3) رأس المال العامل الإجمالي

يمثل الأصول ذات طبيعة قصيرة الأجل أي يمثل إجمالي الأصول المتداولة، ويحسب كما يلي:

$$\text{رأس المال العامل الإجمالي} = \text{مجموع الأصول المتداولة}$$

الهدف من دراسة رأس المال العامل الإجمالي هو البحث عن قيمة المبالغ التي مولت بها المؤسسة أصولها المتداولة ويحدد لنا طبيعة نشاط المؤسسة.²

4) رأس المال العامل الأجنبي (الخارجي)

هو جزء من الديون الخارجية التي تمول رأس المال العامل الإجمالي أو الأصول المتداولة، ويحسب بالعلاقة

التالية:

$$\text{رأس المال العامل الأجنبي} = \text{مجموع الديون}$$

$$\text{رأس المال العامل الأجنبي} = \text{مجموع الخصوم} - \text{الأموال الخاصة}$$

الهدف من دراسة رأس المال العامل الخارج، تحديد مدى التزام المؤسسة بوعودها اتجاه الغير، وإظهار نسبة المبالغ الخارجية التي مولت أصولها، هذا بدوره يحدد لنا مدى ارتباط المؤسسة بالغير.³

¹ - محمد ساحل، محاضرات غير منشورة في التحليل المالي المتقدم، مرجع سبق ذكره.

² - مداني بن بلغيث وعبد القادر دماش، النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة، مداخلة ضمن ملتقى دولي في انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على التشخيص المالي للمؤسسة، يومي 13 و 14 ديسمبر، مخبر التمويل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2011.

³ - بن خروف جليبة، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات، مرجع سبق ذكره، ص 90.

5) احتياجات رأس المال العامل

هي قيمة رأس المال العامل التي تحتاجها المؤسسة لتغطية العجز الحاصل في دورة الاستغلال بسبب عدم قدرة الخصوم الجارية (الديون قصيرة الأجل) على تغطية الأصول الجارية، ويحسب كما يلي:

$$\text{احتياجات رأس المال العامل} = (\text{الأصول الجارية} - \text{خزينة الأصول}) - (\text{الخصوم الجارية} - \text{خزينة الخصوم})$$

ويمكن عرض حالات احتياجات رأس المال العامل كالتالي:

1) **احتياجات رأس المال العامل موجبة:** معناه أن احتياجات الدورة تفوق موارد الدورة، مما يعني وجود عجز في تمويل دورة الاستغلال مما يستحب وجود رأس المال العامل الدائم موجب يساوي على الأقل قيمة العجز حتى تكون المؤسسة قادرة على الوفاء بالإلتزاماتها قصيرة الأجل؛

2) **احتياجات رأس المال العامل معدومة:** معناه أن احتياجات الدورة تساوي موارد الدورة، أي هي حالة توازن دورة الاستغلال؛

3) **احتياجات رأس المال العامل سالبة:** معناه أن احتياجات الدورة تكون أقل من موارد الدورة، أي وجود فائض في تمويل دورة الاستغلال هذه الحالة لا تستدعي وجود رأس المال العامل الصافي موجب، أما في حالة ما إذا كان رأس المال العامل الدائم موجب فهذا معناه أن المؤسسة قد حققت فائض في تمويل دورة الاستغلال وفائض في تمويل دورة الاستثمار.¹

6) الخزينة

هي عبارة عن إجمالي النقديات الموجودة (باستثناء السلفات المصرفية)، كما يمكن معرفتها عن طريق الفرق بين رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل، كما تعرف على أنها الفرق بين أصول الخزينة وخصومها.² يمكن حساب الخزينة كالتالي:

$$\text{الخزينة} = \text{خزينة الأصول} - \text{خزينة الخصوم}$$

$$\text{الخزينة} = \text{رأس المال العامل الدائم} - \text{احتياجات رأس المال العامل}$$

ويمكن عرض حالات الخزينة كالتالي:

1) **الخزينة موجبة:** أي وجود فائض على المؤسسة أن تحسن استغلاله اعتمادا على مشاريعها التمويلية المستقبلية وفترات استحقاق الديون؛

¹ - محمد ساحل، محاضرات غير منشورة في التحليل المالي المتقدم، مرجع سبق ذكره.

² - شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي، الطبعة الثانية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان،

لـ **الخزينة معدومة:** هي الحالة المثالية أي أن المؤسسة قد استغلت كل دينار متاح لها، لكن تبقى هذه الحالة نظرية لأن نشاط المؤسسة يستدعي دائماً وجود قيمة معينة من السيولة؛

لـ **الخزينة سالبة:** أي وجود عجز على مستوى الخزينة، هذه الحالة سيئة قد تدفع بالمؤسسة إلى العسر المالي إذا كانت قيمة العجز معتبرة وحن وقت استحقاق الديون.¹

المطلب الثاني: التحليل المالي بواسطة النسب المالية ودراسة جدول حسابات النتائج

تعتبر النسب المالية و جدول حسابات النتائج من الأدوات المفيدة في التحليل المالي وذلك لأنها تسمح بإعطاء تفسير لنتائج السياسات المتخذة من طرف المؤسسة، وتعتبر كذلك أهم وسيلة للتحليل في دراسة المركز المالي والحكم على النتائج.

الفرع الأول: التحليل المالي بواسطة النسب المالية

1) تعريف ومزايا ومحددات النسب المالية

أ) تعريف النسب المالية

هناك العديد من التعاريف للنسب المالية، نذكر منها ما يلي:

- "النسبة المالية عبارة عن نسبة مئوية توضح العلاقة بين متغيرين أحدهما بسيط والآخر مقام، كما تبين نصيب الوحدة النقدية من المقام ومن البسط."²

- "تعبّر النسبة عن العلاقة بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية، وبشكل عام يمكن أن ننسب أي رقم في القوائم المالية إلى رقم آخر للوصول إلى دلالة ذات معنى، وعادة ما يعبر عنها كنسبة مئوية أو بعدد المرات."³

- "النسبة المالية عبارة عن علاقة بين متغيرين ونتاج هذه المقارنة لا قيمة له إلا إذا قورن بنسبة أخرى مماثلة تسمى بالنسبة المرجعية، على ضوء عملية المقارنة يمكن تقييم الموقف."⁴

ب) مزايا ومحددات النسب المالية

تتميز النسب المالية بكونها تمكن المحلل من التغلب على ما يسمى بمشكلة الحجم في الأدب المحاسبي، وتنشأ مشكلة الحجم عند مقارنة الأرقام المحاسبية والمؤشرات المالية للشركات يوجد بينهما تباين كبير في الأحجام، وتجاهل مشكلة الحجم يؤدي إلى استنتاجات مضللة في بعض جوانب التحليل، لأن الكثير من الأرقام المحاسبية والمؤشرات المالية للشركات المتباينة الأحجام غير قابل للمقارنة.

¹ - محمد ساحل، محاضرات غير منشورة في التحليل المالي المتقدم، مرجع سبق ذكره.

² - أبو الفتوح علي فضالة، التحليل المالي وإدارة الأموال، مرجع سبق ذكره، ص 257.

³ - محمود عبد الحليم الخليفة، التحليل المالي باستخدام البيانات المحاسبية، الطبعة الرابعة، مطابع الدستور التجارية للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2007، ص 40.

⁴ - طير الويزة، سايعي باهية فريال، فاعلية التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في المحاسبة والتدقيق، قسم المحاسبة والمالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة العقيد أكلي محند أولحاج بويرة، الجزائر، 2014/2015، ص 42.

وبشكل عام تعتبر النسب المالية أداة تحليلية مفيدة إذا كان ممكناً، وفيما يلي بعض المحددات العامة للنسب المالية:

1) النسب المالية معنية فقط بالأرقام والعوامل ذات الطابع الكمي ولا تقيس العوامل النوعية والتي قد تكون ملائمة لأغراض تقييم المنشأة الاقتصادية، فمثلاً إدارة المنشأة ومستوى التأهيل للعاملين فيها وشخصية المدير العام نفسه ومهاراته الخاصة كلها تعتبر من العوامل التي تأخذ بالاعتبار عند تقييم المنشأة؛

2) النسب المالية عرضة للتلاعب من قبل الإدارة فقد تلجأ الإدارة إلى اتخاذ إجراء معين لتحسين نسبة معينة قبيل انتهاء السنة المالية، فمثلاً تستطيع الشركة تحسين نسبة المبيعات/ الأصول للسنة الحالية عن طريق تعجيل شحنات البضاعة خلال الأسبوع الأخير من السنة المالية الحالية والمجدولة للشحن للعملاء في الشهر الأول من الفترة الحالية المالية؛

3) تتأثر النسب باختلاف الطرق المحاسبية، فمقارنة النسب المالية لشركات تتبع إجراءات وطرق محاسبية مختلفة قد تعطي نتائج مضللة في الكثير من مجالات التحليل، لأن اختلاف الطرق المحاسبية المتبعة غير قابلة للمقارنة، فمثلاً اختلاف طرق الإهلاك بين شركتين يؤدي إلى فروقات في مصروفات الإهلاك ورقمي الربح لهاتين الشركتين وهذا يجعل رقمي الربح والنسب المالية المبنية عليها غير قابلة للمقارنة لهاتين الشركتين؛

4) خلال فترات التضخم تصبح النسب المالية لفترات مالية مختلفة غير قابلة للمقارنة وذلك لأن القوائم المالية مبنية على أساس التكلفة التاريخية، فمثلاً تتحسن نسبة المبيعات/ الأصول لشركة معينة من سنة إلى أخرى فقط بسبب زيادة أسعار المبيعات خلال فترات التضخم دون أن يكون هناك تحسن فعلي في معدل دوران المخزون؛

5) الكثير من النسب المالية هي مؤشر ساكن على وضع معين كما هو في تاريخ إعداد القوائم المالية، فمثلاً نسبة التداول تعكس العلاقة بين الأصول المتداولة والالتزامات المتداولة كما هي في تاريخ إعداد الميزانية وليس بالضرورة أن تبقى العلاقة بين الأصول المتداولة نفسها قائمة بالسنوات اللاحقة.¹

2) أنواع النسب المالية

يمكن تقسيم النسب المالية إلى:

أ) نسب السيولة

تعرف السيولة في منشأة ما بأنها قدرتها على القيام بنشاطاتها على أساس يومي دون مواجهة الضائقات المالية، وبذلك فإن السيولة تعبر عن قدرة المنشأة على سداد التزاماتها في الأجل القصير عند استحقاقها، وتقوم المنشأة بسداد هذه الالتزامات من كل من النقدية المتاحة لها من جهة ومن تحويل موجوداتها غير السائلة وبخاصة المتداولة إلى نقدية، ولذلك يجب التمييز بين مفهوم سيولة المنشأة وسيولة الموجودات أو سيولة الأصل، فسيولة

¹ - محمود عبد الحليم الخليلية، التحليل المالي باستخدام البيانات المحاسبية، مرجع سبق ذكره، ص ص 41-42.

الأصل كما هي معروفة تعني السرعة التي يتم فيها تحويل هذا الأصل إلى نقدية بدون تحقيق خسارة، وتكون سيولة المنشأة جيدة عندما تكون قادرة على سداد الالتزامات قصيرة الأجل من خلال ما هو متاح لها من نقدية ومن خلال الإدارة التشغيلية للموجودات المتداولة دون أن تضطر إلى بيع موجوداتها الأخرى.¹

وتتمثل نسب السيولة في:

نسبة التداول

تبين هذه النسبة قدرة المنشأة على سداد الديون أو الالتزامات قصيرة الأجل، وتحسب هذه النسبة² كما يلي:

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

نسبة السيولة السريعة

وتقاس هذه النسبة من خلال حاصل قسمة الأصول المتداولة مطروحا منها المخزون على الخصوم المتداولة وسبب استبعاد المخزون عند احتساب نسبة السيولة السريعة يأتي من عاملين:

() هناك عدة أصناف من المخزون لا يمكن بيعها بسهولة لأنها تكون مكتملة لأصناف أخرى؛

() المخزون عادة ما يتم بيعه بالدين (أو يتم تحويله إلى سلع جاهزة للبيع ومن ثم بيعها بالدين)، وهذا يعني أنه يتحول إلى ذمم مدينة قبل أن يتحول إلى نقد.³

ويكن حسابها كالتالي:

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الأصول المتداولة} - \text{المخزون}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

نسبة النقدية (نسبة السيولة الحالية)

وتوضح هذه النسبة مدى إمكانية سداد الالتزامات قصيرة الأجل وهي تعطي مؤشرا للإدارة أنه في خلال أسوأ الأوقات يمكن سداد الديون قصيرة المدى، وتحسب كما يلي:

¹ - محمد بشير إبراهيم الزعبي، استخدام مؤشرات السيولة والربحية في تقييم الملاءة المالية للعملاء، مخطط أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في الإدارة المالية، جامعة سانت كلمنس، 2010/2011، ص 147.

² - مصطفى كمال السيد طایل، البنوك الإسلامية والمنهج التمويلي، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2012، ص 151.

³ - مؤيد عبد الرحمان الدوري، نور الدين أديب أبو زناد، التحليل المالي باستخدام الحاسوب، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص ص 74 - 75.

$$\text{نسبة النقدية} = \frac{\text{النقديات وما يعادلها}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

وتعتبر الأصول المعادلة للنقديات أو الشبه نقدية هي كل ما يمكن تحويله إلى نقدية خلال فترة وجيزة، مثل الأوراق المالية القابلة للتداول في البورصة.¹

ب) نسب التمويل

تقيس هذه النسب مدى مساهمة كل من أصحاب المشروع والدائنين في تمويل موجودات المشروع، فإذا كانت مساهمة أصحاب المشروع هي الأكبر فإن معظم الأخطار يتحملها أصحاب المشروع أما إذا كانت مساهمة الدائنين هي الأكبر في التمويل فإن معظم الأخطار يتحملها الدائنون.²

وتتمثل نسب التمويل في:

نسبة المديونية (الملائمة أو القدرة على السداد)

تحسب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة المديونية} = \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الأصول}}$$

أو

$$\text{نسبة المديونية} = \frac{\text{خصوم غير جارية} + \text{خصوم جارية}}{\text{مجموع الأصول}}$$

إذا أرادت المؤسسة أن يكون الدائنون على ثقة بها فمن المستحسن أن تكون هذه النسبة أقل من (0.5) هي النسبة المثالية.³

¹ - مداني بن بلغيث، عبد القادر دماش، النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية المحاسبية، مرجع سبق ذكره.

² - فيصل جميل السعايدة، نضال عبد الله فريد، الملخص الوجيز للإدارة والتحليل المالي، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص 142.

³ - محمد ساحل، محاضرات غير منشورة في التحليل المالي المتقدم، مرجع سبق ذكره.

نسبة الاستقلالية المالية

تحسب هذه وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الديون}}$$

و $\text{مجموع الديون} = \text{خصوم غير جارية} + \text{خصوم جارية}$

من المستحسن أن تكون هذه النسبة أكبر من (1)، إذا كانت النسبة أكبر من (1) فهذا يعني أن المؤسسة مستقلة مالياً أي أنها تعتمد على المصادر الداخلية في التمويل أكبر من المصادر الخارجية في التمويل. نسبة رأس مال العامل الدائم تحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة رأس مال العامل الدائم} = \frac{\text{أموال دائمة}}{\text{أصول غير جارية}}$$

من المستحسن أن تكون هذه النسبة أكبر من (1) هذا يدل على وجود رأس مال عامل دائم موجب.¹

(ت) نسب النشاط

تقيس نسب النشاط مدى فاعلية المشروع في استخدام الموارد المتوافرة لديه، أو بمعنى آخر مدى كفاءة المشروع في استخدام أصوله المختلفة، حيث توضح العلاقة بين المبيعات وبين الاستثمار في الأصول المختلفة، الثابتة والمتداولة، وتفرض هذه النسب ضرورة وجود توازن مناسب بين المبيعات وهذه الأصول.² من أهم هذه النسب:

معدل دوران (العائد) على الأصول غير الجارية

يعتبر هذا المعدل بمثابة مؤشر على مدى كفاءة المؤسسة في استغلال أصولها³ الثابتة (غير الجارية) لتوليد حجم معين من المبيعات، يحسب كما يلي:

¹ - المرجع السابق.

² - سمير محمد عبد العزيز، المدخل إلى اقتصاديات الاستثمار - التمويل - التحليل المالي، أبو الخير للطباعة والتجليد، مصر، 2010، ص 242.

³ - سعيدة بورديمة، مطبوعة بعنوان "التسيير المالي"، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، الجزائر، 2015/2014، ص 42.

$$\text{معدل دوران الأصول غير الجارية} = \frac{\text{رقم الأعمال خارج الرسم}}{\text{إجمالي الأصول غير الجارية}}$$

معدل دوران الأصول الجارية

تعتبر هذه النسبة على مدى مساهمة كل دينار مستثمر في الأصول الجارية في توليد مبيعات المؤسسة وعلى أساس هذه المساهمة يمكن تفسير قدرة إدارة هذه المؤسسة على تنشيط دورة الاستغلال، كما يمكن من خلالها الحكم على حجم الاستثمار في دورة الاستغلال، تحسب كما يلي:

$$\text{معدل دوران الأصول الجارية} = \frac{\text{رقم الأعمال خارج الرسم}}{\text{الأصول الجارية}}$$

تعكس المعدلات السابقة السرعة التي تتمكن فيها المؤسسة من تحصيل حساباتها المدينة وتصريف المخزونات، ويمكن تحليل وتفسير النسبة السابقة بشكل أكثر دقة من خلال:

❖ **معدل دوران المخزون:** تعتبر هذه النسبة على عدد المرات التي يتحول فيها المخزون السلعي إلى مبيعات وكلما انخفض هذا المعدل دل على أن المؤسسة تعاني من بطئ في تصريف مخزوناتا وهو ما يؤدي إلى تجميد جزء من الأصول على شكل مخزون، ومن جهة أخرى فإن زيادة هذا المعدل قد تعني زيادة نشاط المؤسسة، ويحسب كما يلي:

$$\text{معدل دوران المخزون} = \frac{\text{رقم الأعمال خارج الرسم}}{\text{متوسط المخزون}}$$

$$\text{متوسط المخزون} = \text{مخزون بداية المدة} + \text{مخزون نهاية المدة}$$

2

متوسط فترة التخزين = 360 / معدل الدوران.

تستعمل النسب السابقة عادة من طرف المحلل الخارجي لأنه يوجد صعوبة في الحصول على معلومات دقيقة تبين حركة المخزون في المؤسسة بشكل مفصل، أما إذا استطاع المحلل الحصول على تلك المعلومات فإنه يصبح من المناسب حساب مختلف معدلات المخزون كما يلي:

$$\text{معدل دوران البضاعة} = \frac{\text{تكلفة البضاعة}}{\text{متوسط المخزون من البضاعة}};$$

$$\text{معدل دوران المواد الأولية} = \frac{\text{تكلفة شراء المواد الأولية}}{\text{متوسط المخزون من المواد الأولية}};$$

$$\text{معدل دوران منتجات المصنعة} = \frac{\text{تكلفة إنتاج المنتجات المصنعة}}{\text{متوسط مخزون المنتجات المصنعة}}.$$

❖ **معدل دوران المدينون (العملاء والحسابات الملحقة):** يتوقف نجاح المرحلة السابقة (مرحلة تصريف المخزونات) من نجاح هذه المرحلة حيث تبدأ من تاريخ البيع للعملاء وتستمر إلى غاية تحويلهم إلى سيولة وتعبر النسبة التالية عن ذلك:

معدل دوران المدينون = صافي المبيعات الآجلة السنوية داخل الرسم / رصيد الحسابات المدينة (رصيد نهاية السنة)

متوسط فترة التحصيل من العملاء = 360 / معدل دوران المدينون.

❖ **معدل دوران الدائنون (الموردون والحسابات اللاحقة):** تعبر هذه النسبة عن الآجال الممنوحة من طرف الموردين بالنسبة للمؤسسة وهي بمثابة مصدر تمويل قصير الأجل، وتحسب كآآتي:

معدل دوران الدائنون = المشتريات السنوية الآجلة السنوية داخل الرسم / رصيد الحسابات الدائنة (رصيد نهاية المدة)

متوسط فترة التسديد = 360 / معدل دوران الدائنون.¹

(ث) **نسب المردودية**

تعبر هذه النسب على قدرة مسيري المؤسسة على الاستخدام الأمثل لمواردها المتاحة بفعالية وكفاءة للحصول على عائد، ومن أهم هذه النسب نجد:

نسبة المردودية المالية

تمثل هذه النسبة الربح المتحصل عليه مقابل كل وحدة نقدية من الأموال الخاصة المستعملة، وتحسب بالعلاقة

التالية:

$$\text{نسبة المردودية المالية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

من الأحسن أن تكون هذه النسبة مرتفعة حتى لا تواجه المؤسسة صعوبات في جذب مساهمين جدد إذا كانت بحاجة لذلك.²

نسبة المردودية الاقتصادية

تعبر هذه النسبة عن كفاءة المؤسسة في استخدام مواردها لتحقيق الأرباح، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة المردودية الاقتصادية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{مجموع الأصول}}$$

¹ - مرجع سابق، ص ص 43-44.

² - بن خروف جلييلة، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات، مرجع سبق ذكره، ص 87.

الفرع الثاني: دراسة جدول حسابات النتائج

1) تعريف جدول حسابات النتائج

جدول حسابات النتائج ثاني أهم القوائم المالية للمؤسسة ويعرف بأنه: "بيان ملخص للأعباء والمنتجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية".

يسمح جدول حسابات النتائج بإعطاء النتيجة الصافية للسنة المالية، ولا يراعى عند إعداد تاريخ تحصيل المنتجات (الإيرادات) أو تاريخ دفع الأعباء (التكاليف).¹

2) العناصر المكونة لجدول حسابات النتائج

يمكن تلخيص العناصر المكونة لجدول حسابات النتائج فيما يلي:

إنتاج السنة المالية

ح/70 المبيعات من البضائع والمنتجات المصنعة والخدمات المقدمة والمنتجات الملحقة وهو حساب يتفرع إلى حسابات فرعية؛

ح/72 الإنتاج المخزن أو المنتقص من المخزون، أي أن هذا الحساب يمكن أن يكون موجبا أو سالبا وذلك حسب التغير في المخزون بالزيادة أو النقصان؛

ح/73 الإنتاج المثبت للأصول العينية والمعنوية؛

ح/74 إعانات الاستغلال.

إنتاج السنة المالية = المبيعات من البضائع والمنتجات المصنعة والخدمات المقدمة والمنتجات الملحقة + الإنتاج المخزن أو المنتقص من المخزون + الإنتاج المثبت + إعانات الاستغلال.

أي إنتاج السنة المالية = ح/70 + ح/72 + ح/73 + ح/74.

يخص هذا المؤشر المؤسسات التي تمارس نشاط تحويلي، صناعي أو الخدمية، إذ يقيس النشاط الاقتصادي للمؤسسة.²

لرصيد نتيجة السنة المالية عدة استخدامات أهمها اعتبار هذا الرصيد مؤشر للحكم على فعالية مجموعة من العناصر كقياس القدرة الإنتاجية للمؤسسة.

استهلاك السنة المالية

ويدخل فيه ما يلي:

ح/60 المشتريات المستهلكة حيث عوض هذا الحساب كل من ح/60 بضاعة مستهلكة و ح/61 مواد ولوازم مستهلكة في المخطط المحاسبي الوطني؛

ح/61 الخدمات الجارية أي الخدمات المستلمة من الغير؛

¹ - عبد الرحمان بن سانية، مطبوعة بعنوان "أساسيات التحليل المالي"، مرجع سبق ذكره، ص 54.

² - عيسى سهام، عيسى يونس، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مرجع سبق ذكره، ص 39 - 40.

ج/ح 62 الإستهلاكات الخارجية الأخرى.

استهلاكات السنة المالية = المشتريات المستهلكة + الخدمات الخارجية + الاستهلاكات الخارجية الأخرى.

أي استهلاكات السنة المالية = ح/60 + ح/61 + ح/62.

القيمة المضافة للاستغلال

وهي عبارة عن الفرق بين إنتاج السنة المالية واستهلاكات السنة المالية.

القيمة المضافة للاستغلال = إنتاج السنة المالية - استهلاكات السنة المالية.

أي القيمة المضافة للاستغلال = (ح/70 + ح/71 + ح/72 + ح/73 + ح/74) - (ح/60 + ح/61 +

+ ح/62).

إجمالي فائض الاستغلال

وهو عبارة عن القيمة المضافة للاستغلال مطروح منه أعباء المستخدمين والضرائب والرسوم والمدفوعات

المماثلة أي:

إجمالي فائض الاستغلال = القيمة المضافة للاستغلال - ح/63 - ح/64.

النتيجة الوظيفية

وهي عبارة عن إجمالي فائض الاستغلال مضاف إليه المنتجات الوظيفية الأخرى ومطروحا منه الأعباء

الوظيفية الأخرى وكذا مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة ومضاف إليه استرجاع خسارة القيمة

والمؤونات أي أن:

النتيجة الوظيفية = إجمالي فائض الاستغلال + ح/75 - ح/65 - ح/68 + ح/78.

النتيجة المالية

وهي النتيجة التي تم تحقيقها من خلال العمليات المالية التي تم القيام بها حيث تحسب بالفرق بين المنتوجات

المالية والأعباء المالية.

النتيجة المالية = ح/67 - ح/66.

النتيجة العادية قبل الضريبة

وهي مجموع كل من النتيجة الوظيفية والنتيجة المالية.

النتيجة الصافية للأنشطة العادية

وذلك بعد طرح الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية والضرائب المؤجلة عن النتائج العادية.

النتيجة الصافية للأنشطة العادية = النتيجة العادية قبل الضرائب - ح/695 و ح/698 - ح/692 و ح/693).

النتيجة الغير عادية

وهي عبارة عن الفرق بين ح/77 عناصر غير العادية (منتجات) و ح/67 عناصر غير عادية (أعباء).

أي النتيجة الغير عادية = ح/77 - ح/67 .

صافي نتيجة السنة المالية

وهي عبارة عن جمع أو طرح النتيجة الصافية للأنشطة العادية والنتيجة الغير عادية.¹
صافي نتيجة السنة المالية = النتيجة الصافية للأنشطة العادية +/- النتيجة الغير عادية.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

سأتطرق في هذا المبحث إلى بعض الدراسات التي خاضت في مجال التحليل المالي وذلك كما يلي:

المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة

1 دراسة حوتي حمزة، طرشون خير الدين، دور التحليل المالي في تشخيص وضعية المؤسسة، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجيلالي بو نعامة بخميس مليانة، الجزائر، 2019/2018.

إشكالية الدراسة

ركزت هذه الدراسة على الإشكالية التالية: كيف يمكن للتحليل المالي تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية؟.

هدف الدراسة

- إعطاء نظرة عامة حول التحليل المالي والدور الذي يلعبه في تشخيص وضعية المؤسسة الاقتصادية؛
- معرفة الوضعية المالية لمؤسسة عريب (ملبنة عريب) وذلك بعد تحليل ميزانياتها المالية باستخدام المؤشرات والنسب المالية.

منهج الدراسة

تم استخدام كل من المنهج الوصفي و التحليلي في هذه الدراسة.

نتائج الدراسة

وكانت بعض نتائج الدراسة كما يلي:

- ✓ تعتبر القوائم المالية بمثابة مادة أولية ومنطلق لإجراء عملية التحليل المالي؛
- ✓ مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية هي أهم الأدوات المستعملة في عملية تحليل وتشخيص وضعية المؤسسة المالية؛
- ✓ رأس مال العامل موجب خلال سنوات الدراسة وهذه الوضعية إيجابية لأن المؤسسة تستطيع تمويل احتياجات الدورة بمواردها وبالتالي تحقق هامش أمان؛
- ✓ المؤسسة غير مستقلة ماليا وهذا ما يظهر من خلال نسبة الاستقلالية المالية خلال سنتي 2016/2015 أما في سنة 2017 فتصبح هذه النسبة أكبر من 1 وهذا يعني أن نقل مراقبة الدائنين للمؤسسة.

¹- مرجع سابق، ص ص 40-41.

(2) دراسة حداد عبد الله، بن عمر حمزة، دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج البويرة، الجزائر، 2018/2017.

إشكالية الدراسة

حاول الباحثان معالجة الإشكالية: ما هو الدور الذي يلعبه التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة ذات المسؤولية المحدودة: وائل وشركاءه لأشغال البناء والري؟.

هدف الدراسة

- التعرف على الدور الذي يقوم به التحليل المالي في عملية تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة؛
- معرفة مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها واحترامها للتوازن المالي الذي تسعى إليه؛
- معرفة مدى تطبيق المؤسسات الجزائرية للتحليل المالي.

منهج الدراسة

تم استخدام المنهج التحليلي الوصفي في هذه الدراسة.

نتائج الدراسة

وكانت بعض نتائج الدراسة كما يلي:

- ✓ رأس المال العامل الدائم موجب خلال السنوات الثلاث مما يعني أن المؤسسة قادرة على مواجهة التزاماتها بتاريخ استحقاقها؛
- ✓ عدم وجود اختلال في حركة التدفقات الداخلية والخارجية في المدى القصير وهذا راجع إلى وضعية الخزينة الايجابية؛
- ✓ خلال السنوات الثلاث حققت الشركة مردودية معتبرة مما أدى بها إلى خلق عوائد مالية؛
- ✓ تحقيق نتيجة استغلال ايجابية وهذا ما يجعل المؤسسة تفي بالتزاماتها والعمل من أجل بلوغ الأهداف المسطرة.

(3) دراسة تيطراوي محمد، خلدون مداني، دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي، قسم العلوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2017/2016.

إشكالية الدراسة

حاول الباحثان معالجة الإشكالية: ما هو دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة؟.

هدف الدراسة

- معرفة أهمية الاستفادة من التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة؛
- التعرف على الأدوات المستخدمة في التحليل المالي والتي من شأنها أن تساهم في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة؛

- التعرف على الوضعية المالية للمؤسسة موضوع الدراسة والخروج بنتائج وتوصيات تساعد المؤسسة موضوع الدراسة والباحثين في هذا المجال.

منهج الدراسة

تم استخدام كل من المنهج الوصفي والمنهج التحليلي في هذه الدراسة.

نتائج الدراسة

✓ تبين أن المؤسسة احتفظت بأموال سائلة أكثر من حاجتها وهي تعبر عن أموال مجمدة يجب على المؤسسة استثمارها في مجالات أخرى؛

✓ من خلال تحليل نسب الربحية تبين أن المؤسسة كانت أكثر ربحية في سنة 2015 مقارنة بسنة 2014

وهذا يدل على أن المؤسسة استطاعت تسيير مواردها بطريقة فعالة تسمح لها بتحقيق عوائد مرضية؛

✓ من خلال نسب النشاط تبين أن المؤسسة ليست كفؤة في إدارة فعليها إما استغلال كل أصولها أو بيع جزء منها إن كانت غير مستغلة؛

✓ من خلال نسب المديونية تبين أن المؤسسة لم تستطع القيام بتغطية جميع أصولها الثابتة بسبب زيادتها.

(4) دراسة عمير عبد القادر، علالي محمد، دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ليسانس مهني، قسم مناجمنت، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2016/2017.

إشكالية الدراسة

حاول الباحثان معالجة الإشكالية: إلى أي مدى يعتبر الوضع المالي للمؤسسة الوطنية لخدمات الآبار جيد باستخدام أساليب التحليل المالي خلال الفترة 2012 إلى 2014؟.

هدف الدراسة

- التعرف على دور التحليل المالي ومدى فعاليته في تشخيص الوضعية المالية؛

- الاحتكاك المباشر للميدان العلمي بالمؤسسة؛

- محاولة تشخيص الوضع المالي للمؤسسة الوطنية لخدمات الآبار باعتماد على التحليل المالي.

نتائج الدراسة

وكانت بعض نتائج هذه الدراسة كما يلي:

✓ عرفت المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار تطورا في رقم الأعمال بسبب زيادة النشاطات التي ميزتها، وهذا

راجع للاستثمارات الأخيرة التي عرفتتها المؤسسة؛

✓ المؤسسة استطاعت تغطية الأصول الثابتة بالأموال الدائمة أي حققت توازن هيكلية؛

✓ المؤسسة تعتمد في تمويل نشاطها على التمويل الذاتي بالدرجة الأولى؛

✓ المؤسسة تتمتع باستقلالية مالية.

5) دراسة شيخ عبد القادر وآخرون، دور التحليل المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تقرير تريض مقدم لاستكمال متطلبات شهادة ليسانس أكاديمي في علوم المالية والمحاسبة، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2015/2016.

إشكالية الدراسة

حاول الباحثون معالجة الإشكالية: كيف يساهم التحليل المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مواجهة قريباتها في السوق؟.

هدف الدراسة

- التعرف على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأشكالها والأهمية التي تحض بها؛
- التعرف على أهمية التحليل المالي كأداة لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودوره في التعرف على نقاط القوة والضعف في داخلها أي الكشف عن العيوب والنقائص الموجودة في القرارات المتخذة.

منهج الدراسة

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة.

نتائج الدراسة

- ✓ رأس المال العامل الدائم موجب وهو ما يفسر قدرتها على تغطية أصولها الثابتة إنطلاقاً من أموالها الدائمة أي تحقيق توازن مالي؛
- ✓ رأس المال الخارجي قيمته منخفضة مقارنة بالأموال الخاصة، وهذا ما يعني أن المؤسسة مستقلة مالياً؛
- ✓ احتياجات رأس المال العامل موجبة خلال سنتي 2014 و2015 وهذا يفسر أن المؤسسة تحتاج إلى رأس مال عامل دائم لتمويل احتياجاتها؛
- ✓ الخزينة موجبة خلال سنتي 2014 و2015 وهذا يدل على أن المؤسسة في وضعية جيدة.

6) دراسة علاق فطيمة، دور التحليل المالي في تشخيص البيئة المالية للمؤسسة، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حمه لخضر بالوادي، الجزائر، 2014/2015.

اشكالية الدراسة

حاولت الباحثة معالجة الإشكالية: ما هو دور التحليل المالي في تحديد علاقة المؤسسة مع بيئتها المالية؟ وهل يمكن تحسين هذه العلاقة من خلال التحكم في المؤشرات والنسب المالية المتعلقة خاصة بمركزي الذمة المالية ودورة الاستغلال؟.

هدف الدراسة

- إبراز القدرة الوظيفية المالية في التكيف مع محيطها المالي والاستفادة منها في تعظيم أرباح المؤسسة؛
- التعرف على كفاءة التحليل المالي ومدى فعاليته في تشخيص المشكلة في الميدان.

منهج دراسة

تم استخدام كل من المنهج الوصفي والمنهج التحليلي في هذه الدراسة

نتائج الدراسة

✓ حققت المؤسسة خزينة وظيفية موجبة بفضل تغطية الفائض في رأس المال العامل لاحتياجات دورة الاستغلال وتعتبر هذه الوضعية ميزة إيجابية تساهم في تحسين علاقة المؤسسة القصيرة الأجل مع محيطها المالي المتعلق بهذا المدى؛

✓ لم تستطع المؤسسة تحقيق أرقام موجبة تتعلق بالنتيجة الصافية التي حققت فيها خسارة لسنتين متتاليتين كونها تحملت مجهودات استثمارية ضخمة لا يمكن تحمل تكاليفها خلال دورة استغلال واحدة.

المطلب الثاني: موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة

يمكن معرفة موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة من خلال أوجه التشابه والاختلاف الموضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (1): يوضح أوجه التشابه وأوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

أوجه الاختلاف	أوجه التشابه	الدراسات
- فترة ومكان الدراسة: حيث أجريت الدراسة في مؤسسة ملبنة عريب خلال السنوات 2015-2016-2017.	- تقييم الوضع المالي للمؤسسة محل الدراسة. - استخدام المنهج الوصفي والتحليلي.	1- دراسة حوتي حمزة، طرشون خير الدين، دور التحليل المالي في تشخيص وضعية المؤسسة
- تمحورت الدراسة حول دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة ذات المسؤولية المحدودة.	- التعرف على الدور الذي يقوم به التحليل المالي في عملية تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة. - الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي.	2- دراسة حداد عبد الله، بن عمر حمزة، دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية
- الفترة المكانية والزمنية: حيث أجريت الدراسة في مؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة خلال الفترة الممتدة 2014-2015.	- تمحورت الدراسة حول دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة. - تطرق الدارسان إلى أهمية الاستفادة من التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة واعتمدا على الأسلوب الوصفي التحليلي.	3- دراسة تيطراوي محمد، خلدون مداني، دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة

<p>- الفترة المكانية والزمنية: تمت الدراسة في المؤسسة الوطنية الآبار من الفترة ما بين 2012 و 2014.</p>	<p>- إبراز دور التحليل المالي ومدى فعاليته في تشخيص الوضعية المالية.</p>	<p>4- دراسة عمير عبد القادر، علالي محمد، دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة</p>
<p>- تمحورت الدراسة حول مدى مساهمة التحليل المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مواجهة قريناتها في السوق.</p>	<p>- محاولة التعرف على حقيقة دور التحليل المالي للمؤسسة وأهم القوائم المالية المستخدمة لذلك.</p>	<p>5- دراسة شيخ عبد القادر وآخرون، دور التحليل المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة</p>
<p>- تمحورت الدراسة حول دور التحليل المالي في تحديد علاقة المؤسسة مع بيئتها المالية وكيفية تحسين هذه العلاقة. - فترة ومكان الدراسة: تمت هذه الدراسة في مؤسسة سونلغاز بالوادي خلال السنوات 2011 إلى 2014.</p>	<p>- تطرقت الدراسة إلى التحليل المالي ومدى فعاليته في تشخيص الوضعية المالية. - اعتمدت على المنهج الوصفي والتحليلي.</p>	<p>6- دراسة علاق فطيمة، دور التحليل المالي في تشخيص البيئة المالية للمؤسسة</p>

المصدر: من إعداد الطالبة

خلاصة الفصل الأول

إن التحليل المالي أداة لتشخيص الوضعية المالية الماضية والحاضرة واتخاذ القرارات المستقبلية من خلال القوائم المالية التي تتضمن كما كبيرا من البيانات المحاسبية الخاصة بالفترات المالية السابقة والحالية، لذلك لا يكفي إعداد القوائم المالية والكشوف المحاسبية وإنما يجب تحليلها باستخدام الأساليب والأدوات المناسبة لتحويل تلك البيانات إلى معلومات مفيدة عن أداء المؤسسة في الماضي إضافة إلى التنبؤ بمستقبلها، ثم تفسير نتائج التحليل لخدمة كافة الأطراف المستخدمة للبيانات المحاسبية.

تختلف الأدوات المستخدمة في عملية التحليل المالي ومن أهمها النسب والمؤشرات المالية، والتي تبين العلاقة بين الأصول والخصوم في المؤسسة لبيان المركز المالي والوضعية المالية لها، فهدف هذه الأخيرة التحول من سعيها الدائم لجني الأموال إلى هدف الاستمرارية والبقاء، فهي تعتمد في هذا على التحليل المالي وهذا ما سأتطرق إليه في الفصل الثاني.

الفصل الثاني: دراسة حالة

مؤسسة باتيمتال هياكل

الغرب

تمهيد

تعتبر المؤسسة النواة الأساسية لكل اقتصاد، فسواء كانت تجارية أو صناعية أو خدماتية فهي تهدف بشكل رئيسي إلى تحقيق الربح من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، وذلك من أجل الحفاظ على بقائها وأستمراريتها وتحقيق وضعية مالية مريحة، فبعد ما ذكر سابقا في الجانب النظري تبين أن للتحليل المالي أهمية على مستوى المؤسسة لما له من انعكاسات على الوضعية المالية لها، فسأحاول في هذا الفصل إسقاط الدراسة النظرية على مؤسسة باتيمتال هياكل الغرب، باعتبارها مؤسسة ذات طابع اقتصادي أحاول فيها التعرف على حقيقة الوضع المالي لها.

لذا سأتطرق في هذا الفصل إلى مبحثين على النحو التالي:

ـ مفاهيم عامة حول المؤسسة محل الدراسة؛

ـ دراسة تحليلية لمصادر البيانات المقدمة من طرف المؤسسة.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول المؤسسة محل الدراسة

تعتبر مؤسسة باتيمتال هياكل الغرب من أهم المؤسسات ذات الطبيعة الصناعية المختصة في إنشاء البناءات المصنعة الحديدية والنحاسية، ومن خلال هذا المبحث سنتعرف أكثر على هذه المؤسسة.

المطلب الأول: التعريف بالمؤسسة الصناعية باتيمتال هياكل الغرب

الفرع الأول: نشأة ومراحل تطور المؤسسة

يعد إنشاء الصناعات الحديدية للبناءات في الجزائر سنة 1902 من قبل إنشاء ورشات "أندري ديفو" التي تستطيع تلبية حاجيات الدولة من القضبان الحديدية، وقد تم دمجها تحت موروث حديث سمي باسم Métal أي المؤسسة الوطنية للمعادن.

وفي سنة 1983 أعيدت هيكلة الشركة لتؤدي إلى ميلاد 05 مؤسسات وطنية:

) Anc : لصناعة المعدات الصناعية الثقيلة؛

) Fenrovia : لمعدات السكك الحديدية؛

) Enf : للمسابك الثقيلة والمسابك الحديدية؛

) Prometel : للأثاث المعدني، المطابع، والموارد المعدنية الملمعة والمطوية بالمعدن؛

) Promet : مخصصة في أشغال البناءات المعدنية الموجهة إلى منشآت الجماعية والاجتماعية (مواقف

السيارات، مدارس، مراكز التخزين والتوزيع، وغيرها).

وردت شركة باتيمتال كذلك مشاريع في طور الإنجاز وكان عليها التكفل بإنتاج الإسناد المعدنية الموجهة للبرنامج الوطني الخاص بالتزويد بالتيار الكهربائي العالي، المتوسط والمنخفض، إلى جانب مشروع إنتاج الألواح المعدنية والمزدوجة panme aux sandwich.

كذلك وحدة متابعة للشركة السابقة Canamhyde وتم تأميمها في سبتمبر عام 1997 وفي إطار إعادة الهيكلة الثابتة التابعة للمجمع Sidmet تولدت شركة باتيمتال مؤسسة فرعية لمجمع باتيمتال وبذلك ورثت وحدات إنتاج الهياكل المعدنية والمحاسبية.

وفي 30 سبتمبر 1997 تم إعادة هيكلة Batimétal وفي مجموعة صناعية أعطت الإذن بميلاد سبعة فروع من بينها Batimétal المؤسسة الوطنية للصناعات الحديدية والنحاس التي أصبحت تضم 05 وحدات وهي:

) وحدة الهياكل المصنعة بعنابة؛

) وحدة الهياكل المصنعة بالأغواط؛

) وحدة الهياكل المصنعة بحسين داي؛

) وحدة الهياكل المصنعة بوهان؛

) وحدة الهياكل المصنعة بعين الدفلى.

الفرع الثاني: تعريف مؤسسة باتيمتال هياكل الغرب

هي مؤسسة اقتصادية عمومية ظهرت بعد إعادة هيكلة شركة الأم باتيمتال مقرها بالمنطقة الصناعية بعين الدفلى، وهي شركة ذات أسهم، أنشأت سنة 1968 يبلغ رقم أعمالها حوالي 1.085.800.000.00 دج، عدد عمالها أكثر من 271 عامل كما تقدر مساحتها ب 146 متر مربع.

➤ الموقع الجغرافي

تقع مؤسسة باتيمتال هياكل غرب بالمنطقة الصناعية بعين الدفلى حوالي 150 غرب العاصمة يحدها من الشمال السكة الحديدية ومن الجنوب الطريق الوطني رقم 4 ومن الغرب المنطقة الصناعية بما فيها شركة SIM.

➤ الموارد البشرية

لمؤسسة باتيمتال هياكل غرب مؤهلات بشرية فهي الآن تستغل أزيد من 271 عامل من مهندسين، تقنيين يمتازون بكفاءة عالية وأيضا عمال بسطاء.

➤ الموارد المالية

تتمتع باتيمتال هياكل غرب بصحة مالية جيدة وحجم رأس مال هائل ومداخل كبيرة تمكنها من انجاز وتطوير مشاريعها.

الفرع الثالث: مهام وأهداف المؤسسة

تتمتع مؤسسة باتيمتال هياكل الغرب كغيرها من المؤسسات بمجموعة من المهام التي تقوم بها من أجل تنسيق العمل داخلها، وكذا مجموعة الأهداف التي تطمح للوصول إليها، وهي كالتالي:

(1) مهام مؤسسة باتيمتال هياكل الغرب

وهي تتمثل في:

الدراسات: هي دراسة للمشروع من حيث المحيط والمتطلبات اللازمة؛

التصنيع: بناء على الدراسات الموضوعية تتم عملية التصنيع؛

التركيب: بعد عمليات الدراسات والتصنيع يأتي التركيب والذي يكون وفق برنامج شامل ومحكم؛

(2) أهداف مؤسسة باتيمتال هياكل الغرب

وهي كما يلي:

الدخول إلى سوق المنافسة العالمية؛

امتلاك عدد أكبر من الزبائن؛

امتلاك السوق الوطنية بمواد البناء والنحاس والمعادن وإرضاء السوق؛

الجودة العالمية للمنتجات وذلك حسب المعايير الدولية؛

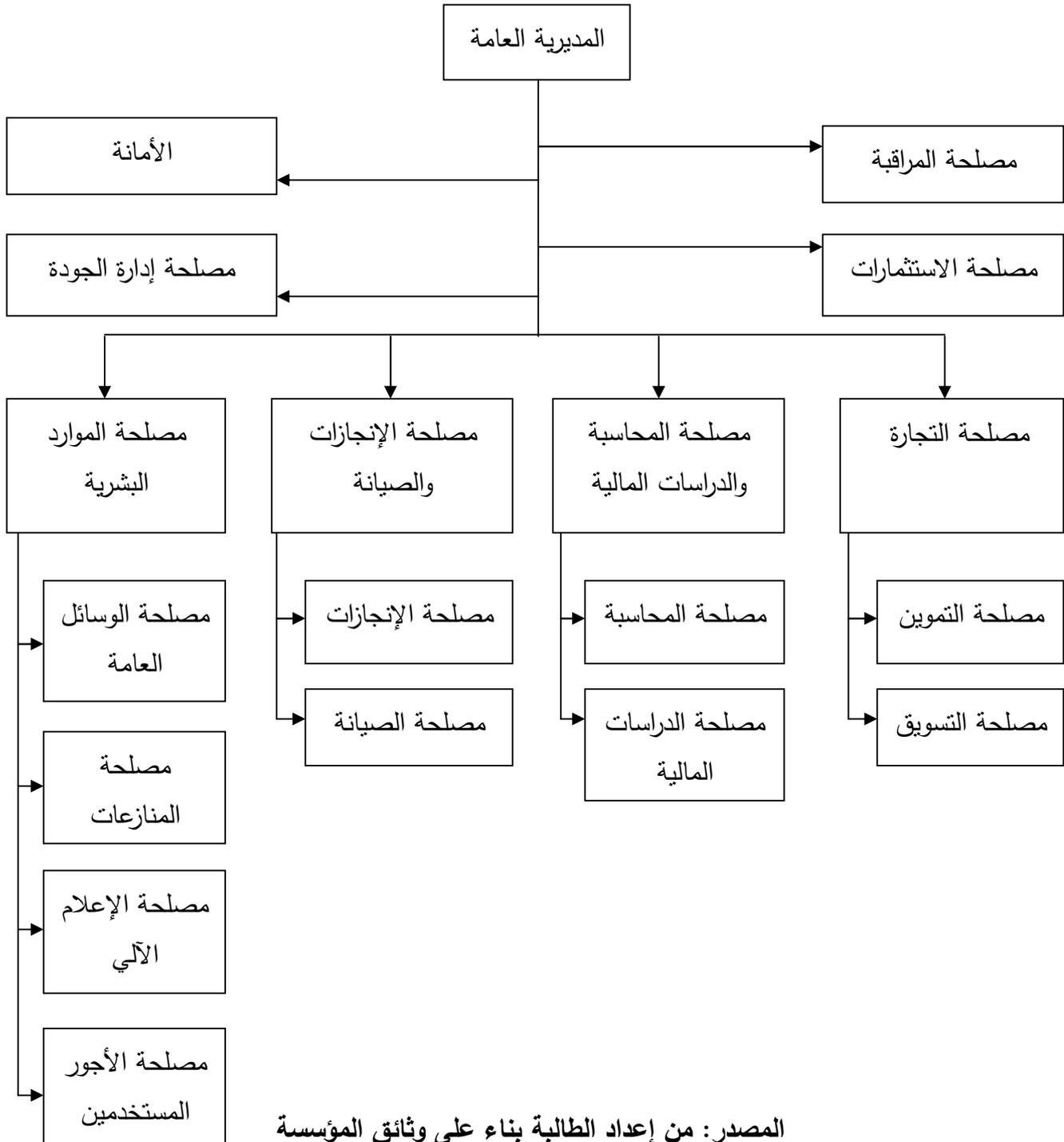
المساهمة في تطوير الاقتصاد الوطني وذلك من خلال صادراتها.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة وتقديم الهيئة المستقبلية

الفرع الأول: الهيكل التنظيمي لمؤسسة باتيمتال هياكل الغرب

كلما كان الهيكل التنظيمي للمؤسسة واضحا ودقيقا كلما سهل على المؤسسة عملية التنظيم والشكل التالي يوضح الهيكل التنظيمي لمؤسسة باتيمتال هياكل غرب.

الشكل رقم (1): الهيكل التنظيمي لمؤسسة باتيمتال هياكل الغرب



➤ شرح الهيكل التنظيمي لمؤسسة باتيمتال هياكل الغرب

المديرية العامة: تعتبر العقل المدبر والمسير للمؤسسة، فهي المسؤولة عن كل الخدمات البشرية والمالية لها، كما أنها مكلفة بما يلي:

- ـ تحديد مهام كل المصالح الموجودة في المديرية؛
 - ـ تقسيم الأعمال الخاصة بكل الأقسام؛
 - ـ دراسة كل العقود المتعلقة بالمؤسسة وضمان حقوق المؤسسة.
- وهي تنفرع إلى:

الأمانة

والتي يتمثل دورها في الحفاظ والائتمان على مصالح المؤسسة.

مصلحة إدارة الجودة

والتي تسعى لضمان الاتصال الداخلي المخصص لفعالية إدارة الجودة والتسيير، ومتابعة ومعالجة احتياجات المتعاملون.

مصلحة المراقبة

وهي تعمل على تأطير وتنشيط عمليات المراقبة على جميع الميادين داخل المؤسسة.

مصلحة الاستثمارات

والتي تقوم بجميع أنواع المشاريع التي تهدف المؤسسة من خلالها إلى توسيع نشاطها، وذلك بتغيير أو تدعيم المنشآت الموجودة بأخرى جديدة.

مصلحة التجارة

وتتكون من فرعيين هما:

ـ مصلحة التمويل: تقوم بتمويل المؤسسة بكل ما تحتاجه؛

ـ مصلحة التسويق: حيث تقوم بدراسة السوق ومتطلباته.

مصلحة المحاسبة والدراسات المالية

وتتكون من:

ـ مصلحة المحاسبة: تقوم بتسجيل المحاسبي لمختلف العمليات؛

ـ مصلحة الدراسات المالية: تقوم بتحصيل المبالغ من الزبائن ودفع المستحقات للموردين.

مصلحة الانجازات والصيانة

تنفرع إلى:

ـ مصلحة الانجازات: مكلفة بالانجاز وتمثيل المشاريع والإشراف عليها؛

ـ مصلحة الصيانة: يتمثل دورها في تصليح الأجهزة والوسائل الموجودة في المؤسسة.

مصلحة الموارد البشرية

تتفرع إلى:

- مصلحة الوسائل العامة: تتكون من فرع النقل، النظافة والخدمات الاجتماعية؛
- مصلحة المنازعات: متخصصة في القضايا المتعلقة بالعمال المؤسسة؛
- مصلحة الإعلام الآلي: وتهتم بالدرجة الأولى بالتمهين والمهنيين؛
- مصلحة الأجور وتسيير المستخدمين: وتهتم هذه الأخيرة بدفع أجور العمال وتسييرهم وفق قوانين المؤسسة.

الفرع الثاني: تقديم الهيئة المستقبلية (مصلحة المحاسبة والمالية)

1) تعريف مصلحة المحاسبة والمالية

تعتبر من أهم المصالح المتواجدة على مستوى الشركة والتي تساعد في اتخاذ وتحديد مختلف النتائج وكذلك إظهار مدى التطور الحاصل في الذمة المالية للمؤسسة، وكما أنها تبين الوجه الحقيقي الذي تظهر به المؤسسة أمام متعاملها ومنافسيها.

2) أهداف مصلحة المحاسبة والمالية

تتمثل أهداف هذه المصلحة فيما يلي:

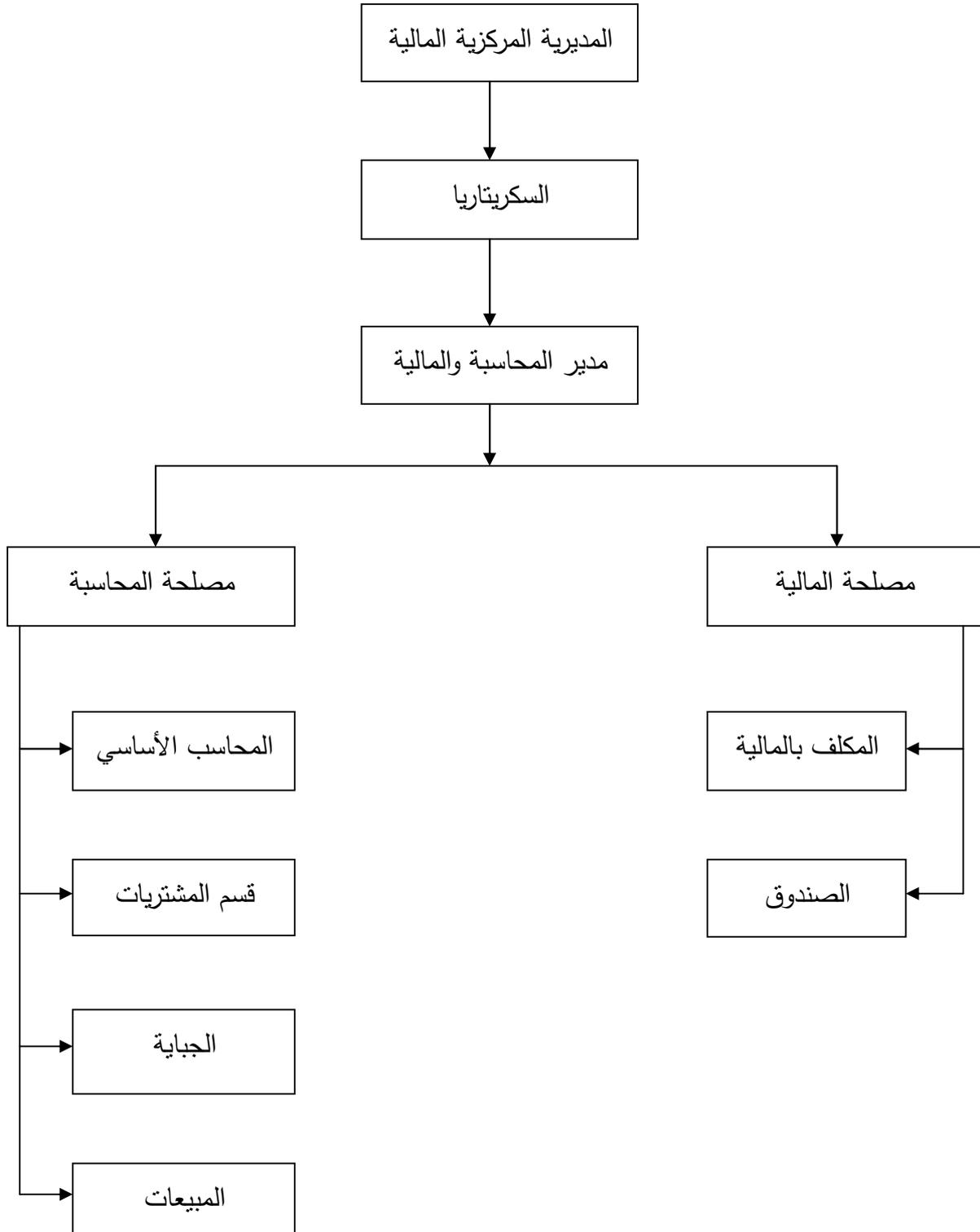
- تحديد نتيجة أعمال المؤسسة من ربح أو خسارة خلال فترة زمنية معينة؛
- تحديد المركز المالي للمؤسسة؛
- توفير البيانات والمعلومات اللازمة ورسم السياسات للفترة القادمة؛
- الاحتفاظ بسجلات العمليات التي تقوم بها المؤسسة حتى يمكن الرجوع إليها عند الحاجة.

3) مهام مصلحة المحاسبة والمالية

تقوم مصلحة المحاسبة والمالية بمجموعة من المهام تتمثل في:

- السهر على ضمان السير الحسن لكل العمليات المالية والمحاسبية؛
- إعداد الميزانية الختامية وكل الجداول المرافقة وتحليلها؛
- العمل على إيجاد التوازن بين المداخيل والنفقات؛
- القيام بمختلف عمليات المراجعة المالية سنويا وأيضا قد تكون دوريا؛
- القيام بالصرف والتحكم في القيم الجاهزة وغير الجاهزة التي في حوزتها والقابلة للصرف؛
- المراقبة والتحقق من الوثائق والسجلات المحاسبية وتنفيذ توزيع الأحكام المحاسبية التنظيمية؛
- توفير وثيقة الإخراج والتحرير.

(4) الهيكل التنظيمي لمصلحة المحاسبة والمالي
الشكل رقم (2): الهيكل التنظيمي لمصلحة المحاسبة والمالية



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على وثائق المؤسسة

➤ شرح الهيكل التنظيمي لمصلحة المحاسبة والمالية

(1) مصلحة المحاسبة

تتمثل مهمتها في حساب مختلف التكاليف الخاصة بمنتجات المؤسسة، وكذلك القيام بعمليات الجرد وإعداد الميزانية وجدول حسابات النتائج وميزان المراجعة، وتتفرع إلى:

مهام المحاسب الرئيسي

هو مكلف بالصندوق ومهمته برمجة العمليات المختلفة للمؤسسة، وأيضا يشرف على التصنيفات والاحتفاظ بالمستندات المحاسبية وإعداد خطة الميزانية والتمويل مع مدير المحاسبة والمالية.

مصلحة المشتريات

تقوم هذه المصلحة بالإشراف على عملية الاستلام وتموين مصلحة الإنتاج بالمواد، كما أنها تساعد مصلحة المحاسبية في تقديم الوثائق اللازمة.

مصلحة الضرائب

تقوم هذه المصلحة بسحب المبالغ الجبائية المتعلقة بالوحدة.

مصلحة المبيعات

تقوم هذه المصلحة باستقبال طلبات الزبائن وإعداد الفواتير في حالة البيع وإرسال الوثائق اللازمة إلى مصلحة المحاسبة.

(2) مصلحة المالية

تتمثل مهمتها في مراقبة الموازنة التقديرية مع الموازنة الدقيقة، كذلك مختلف العمليات المحاسبية وتتفرع إلى:

مهام المكلف بالصندوق

) يقوم بإجراء العمليات المحاسبية المتعلقة بخروج ودخول الأموال؛

) يسجل العمليات المحاسبية الخاصة بالصندوق؛

) يساعد مدير المحاسبة والمالية في مراجعة الحسابات.

مهام المكلف بالمالية

تسيير ذم الوحدة والحفاظ على التوازنات المالي، تنظيم وضمان السير المالي والمحاسبي لنشاط الوحدة وكذلك إعداد الميزانية وكل الوثائق القانونية.

المبحث الثاني: دراسة تحليلية لمصادر البيانات المقدمة من طرف المؤسسة

بعد التعرف على مؤسسة باتيمتال هياكل الغرب في المبحث الأول سأقوم في هذا المبحث بتحديد الوضعية المالية لها باستخدام بعض أدوات التحليل المالي المذكورة في الجانب النظري.

المطلب الأول: عرض البيانات المالية لمؤسسة باتيمتال هياكل الغرب

الفرع الأول: الميزانيات المالية لسنوات 2016-2017-2018

تعتبر الميزانية المالية المنطلق في عملية التحليل المالي ودراسة الوضعية المالية للمؤسسة، وفيما يلي عرض للميزانيات المالية لمؤسسة باتيمتال هياكل الغرب في الفترة من 2016 إلى 2018.

1) جانب الأصول للميزانية المالية لمؤسسة باتيمتال هياكل الغرب للفترة (2016-2018)

الجدول رقم (2): الميزانية المالية من جانب الأصول للفترة (2016-2018)

الوحدة: دج

2018	2017	2016	الأصول
			الأصول غير الجارية
-	-	-	فارق الاقتناء
2528427,76	3373961,10	212694,44	تثبيات معنوية
7087584756,60	7132178292,97	2770322187,87	تثبيات عينية
5693806800,00	5693806800,00	1296504000,00	أراضي
964790274,00	990900548,22	1011285516,13	مباني
428987682,60	447470944,75	462532671,74	تثبيات عينية أخرى
-	-	-	تثبيات ممنوح امتيازها
21841216,44	53141869,68	85350678,56	تثبيات يجرى انجازها
98478667,70	2076842,00	2366842,00	تثبيات مالية
-	-	-	سندات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها
-	-	-	سندات أخرى مثبتة
1446007,35	2076842,00	2366842,00	قروض وأصول أخرى غير جارية
97032660,35	90768750,57	90255047,50	ضرائب مؤجلة ع الأصل
7210433068,50	7281539716,32	2948507450,37	مجموع الأصول غير الجارية

			الأصول الجارية
782778725,37	642796798,79	725092840,52	مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ
2532887076,47	-	-	حسابات دائنة واستخدامات مماثلة
1215718115,95	1112967468,88	1079858404,84	الزبائن
1189825897,65	14306803,60	259233175,40	المدينون الآخرون
14010552,59	111104550,56	146035301,48	الضرائب وما شابهها
113332510,28	-	-	حسابات دائنة أخرى ومنتجات مماثلة
-	1054248359,72	1428798107,23	الذمم المدينة بين الوحدات
231763146,76	-	-	موجودات وما شابهها
-	-	-	الأموال الموظفة والأصول الجارية الأخرى
231763146,76	432248796,18	292329449,04	الخزينة
3547428948,60	3349672777,73	3931347278,51	مجموع الأصول الجارية
10757862017,10	10631212494,05	6879854728,88	المجموع العام للأصول

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق مؤسسة باتيمتال هياكل الغرب

❖ التعليق

من خلال جدول الميزانية لجانب الأصول لسنوات الثلاث نلاحظ ما يلي:

- 1) تزايد قيمة الأصول غير الجارية ب: 4333032265 دج سنة 2017 مقارنة بسنة 2016، كما شهدت انخفاض بمقدار 71106647 دج سنة 2018 مقارنة بسنة 2017؛
- 2) تناقص قيمة الأصول الجارية ب: 581674500 دج سنة 2017 مقارنة بسنة 2016، كما شهدت ارتفاع بمقدار 197756170 دج سنة 2018 مقارنة بسنة 2017؛
- 3) وبصفة عامة نلاحظ ارتفاع قيمة الأصول خلال السنوات الثلاث حيث ازدادت قيمتها بمقدار 3751357765 دج سنة 2017 مقارنة بسنة 2016 كما ازدادت قيمتها سنة 2018 بمقدار 126649523 دج مقارنة بسنة 2017.

2) جانب الخصوم للميزانية المالية لمؤسسة باتيمتال هياكل الغرب للفترة (2016-2018)
الجدول رقم (3): الميزانية المالية من جانب الخصوم للفترة (2016-2018)

الوحدة: دج

2018	2017	2016	الخصوم
			رؤوس الأموال الخاصة
-	-	-	رأس مال تم إصداره
-	-	-	رأس مال غير مستعان به
-	-	-	علاوات واحتياطيات (1)
-	-	-	فوارق إعادة التقييم
-	-	-	فارق المعادلة (1)
108100442,09	37105130,34	-	النتيجة الصافية
-	-	197910131,39	رؤوس الأموال الخاصة الأخرى
5862162272,49	5825057142,15	1227387210,76	روابط بين الوحدات
-	-	-	حصة الشركة المدمجة
-	-	-	حصة ذوي الأقلية
5970262714,59	5862162272,49	1425297342,15	مجموع الأموال الخاصة
			الخصوم غير الجارية
3083904835,22	2996275314,54	3081365350,86	قروض وديون مالية
86683287,81	83360382,20	80310388,26	ضرائب مؤجلة ومرصدة
-	-	-	ديون أخرى غير جارية
58804456,00	50601298,76	49528766,19	مؤونات ومنتجات ناتجة مسبقا
3229392579,03	3130236995,50	3211204505,31	مجموع الخصوم غير الجارية
			الخصوم الجارية
384900350,83	361475309,31	392247394,87	الموردون والحسابات الملحقة

687176566,81	254074234,84	247103803,77	ضرائب
311500011,70	112698280,02	150506090,68	ديون أخرى
174629794,14	910565401,89	1453397519,02	ديون بين الوحدات
-	-	98073,08	خزينة سلبية
1558206723,48	1638813226,06	2243352881,42	مجموع الخصوم الجارية
10757862017,10	10631212494,05	6879854728,88	المجموع العام للخصوم

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق مؤسسة باتيمتال هياكل الغرب

❖ التعليق

من خلال جدول الميزانية لجانب الخصوم للسنوات الثلاث نلاحظ ما يلي:

- 1) ارتفاع في مجموع الأموال الخاصة بقيمة 4436864930 دج من سنة 2016 إلى سنة 2017، كما ارتفعت من سنة 2017 إلى سنة 2018 بقيمة 108100442 دج؛
- 2) الخصوم غير الجارية انخفضت سنة 2017 مقارنة بسنة 2016 بمقدار 80967509 دج ثم ارتفعت سنة 2018 بمقدار 99155583 دج مقارنة بسنة 2017؛
- 3) انخفاض في قيمة الخصوم الجارية من سنة 2016 إلى سنة 2017 بمقدار 604539655 دج وبمقدار 80606502 دج من سنة 2017 إلى سنة 2018.

(3) إعداد الميزانية المالية المختصرة لجانب الأصول والخصوم لسنوات الثلاث

جدول رقم (4): الميزانية المختصرة لجانب الأصول للفترة (2016-2018)

2018		2017		2016		الأصول
النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	
%67	7210433068,50	%68	7281539716,32	%43	2948507450,37	الأصول غير الجارية
%33	3547428948,60	%32	3349672777,73	%57	3931347278,51	الأصول الجارية
%100	10757862017,10	%100	10631212494,05	%100	6879854728,88	مجموع الأصول

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانيات المالية لسنوات الثلاث

الجدول رقم (5): الميزانية المختصرة لجانب الخصوم للفترة (2016-2018)

2018		2017		2016		الخصوم
النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	
%56	5970262714,59	%55	5862162272,49	%21	1425297342,15	رؤوس الأموال الخاصة
%30	3229392579,03	%30	3130236995,50	%47	3211204505,31	الخصوم غير الجارية
%14	1558206723,48	%15	1638813226,06	%32	2243352881,42	الخصوم الجارية
%100	10757862017,10	%100	10631212494,05	%100	6879854728,88	مجموع الخصوم

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانيات المالية لسنوات الثلاث

بالاعتماد على الميزانية المختصرة لجانب الأصول والخصوم للسنوات الثلاث نلاحظ:

❖ على مستوى الأصول

- الأصول غير الجارية: زيادة الأصول غير الجارية بنسبة 25% سنة 2017 مقارنة مع سنة 2016 وانخفضت بنسبة 1% سنة 2018 مقارنة مع سنة 2017.

- الأصول الجارية: انخفضت الأصول الجارية سنة 2017 بنسبة 25% مقارنة بسنة 2016 وارتفعت سنة 2018 بنسبة 1% مقارنة مع سنة 2017.

❖ على مستوى الخصوم

- رؤوس الأموال الخاصة: ارتفاع مستمر في نسبة رؤوس الأموال الخاصة خلال السنوات الثلاث حيث بلغت نسبة ارتفاعها 34% سنة 2017 مقارنة مع سنة 2016 وبنسبة 1% سنة 2018 مقارنة مع سنة 2017.

- الخصوم غير الجارية: انخفاض الخصوم الجارية بنسبة 17% في سنة 2017 مقارنة مع سنة 2016 وتعادل في النسبة لسنتين 2017 و2018.

- الخصوم الجارية: انخفاض مستمر في نسبة الخصوم الجارية خلال السنوات الثلاث حيث بلغت نسبة الانخفاض 17% سنة 2017 مقارنة بسنة 2016 وبنسبة 1% سنة 2018 مقارنة مع سنة 2017.

الفرع الثاني: تحليل الميزانية بواسطة مؤشرات التوازن المالي

(1) رأس مال العامل الدائم

❖ من أعلى الميزانية

رأس مال العامل الدائم = الأموال الدائمة - الأصول غير الجارية

(الأموال الدائمة = الأموال الخاصة + الخصوم غير الجارية)

الجدول رقم (6): حساب رأس مال العامل الدائم من أعلى الميزانية لسنوات (2016-2017-2018)

الوحدة: دج

2018	2017	2016	البيان
9199655293,62	8992399267,99	4636501847,46	الأموال الدائمة
7210433068,50	7281539716,32	2948507450,37	الأصول غير الجارية
1989222225,12	1710859551,67	1687994397,09	رأس مال العامل الدائم

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق مؤسسة باتيمتال هياكل الغرب

❖ من أسفل الميزانية

رأس مال العامل الدائم = الأصول الجارية - الخصوم الجارية

الجدول رقم (7): حساب رأس مال العامل الدائم من أسفل الميزانية لسنوات (2016-2017-2018)

الوحدة: دج

2018	2017	2016	البيان
3547428948,60	3349672777,73	3931347278,51	الأصول الجارية
1558206723,48	1638813226,06	2243352881,42	الخصوم الجارية
1989222225,12	1710859551,67	1687994397,09	رأس مال العامل الدائم

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق مؤسسة باتيمتال هياكل الغرب

❖ التعليق

نلاحظ أن رأس المال العامل الدائم في تطور موجب خلال السنوات الثلاث.

(2) رأس مال العامل الخاص

رأس مال العامل الخاص = الأموال الخاصة - الأصول غير الجارية

الجدول رقم (8): حساب رأس مال العامل الخاص لسنوات (2016-2017-2018)

الوحدة: دج

2018	2017	2016	البيان
5970262714,59	5862162272,49	1425297342,15	الأموال الخاصة
7210433068,50	7281539716,32	2948507450,37	الأصول غير الجارية
-1240170353,91	-1419377443,83	-1523210108,22	رأس مال العامل الخاص

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق مؤسسة باتيمتال هياكل الغرب

❖ التعليق

نلاحظ أن رأس مال العامل الخاص يتناقص من سنة إلى سنة وسالب خلال السنوات الثلاث.

(3) رأس مال العامل الإجمالي

رأس مال العامل الإجمالي = مجموع الأصول الجارية

الجدول رقم (9): حساب رأس مال العامل الإجمالي لسنوات (2016-2017-2018)

الوحدة: دج

2018	2017	2016	البيان
3547428948,60	3349672777,73	3931347278,51	رأس مال العامل الإجمالي

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق مؤسسة باتيمتال هياكل الغرب

❖ التعليق

نلاحظ أن رأس مال العامل الإجمالي موجب خلال السنوات الثلاث، كما نلاحظ انخفاضه من سنة 2016 إلى سنة 2017 وارتفاعه من سنة 2017 إلى سنة 2018.

(4) رأس مال العامل الأجنبي (الخارجي)

رأس مال العامل الأجنبي = مجموع الديون

(مجموع الديون = الخصوم غير الجارية + الخصوم الجارية)

جدول رقم (10): حساب رأس مال العامل الأجنبي لسنوات (2016-2017-2018)

الوحدة: دج

2018	2017	2016	البيان
3229392579,03	3130236995,50	3211204505,31	الخصوم غير الجارية
1558206723,48	1638813226,06	2243352881,42	الخصوم الجارية
4787599302,51	4769050221,56	5454557386,73	رأس مال العامل الأجنبي

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق مؤسسة باتيمتال هياكل الغرب

❖ التعليق

نلاحظ أن رأس مال العامل الأجنبي موجب خلال السنوات الثلاث، كما نلاحظ انخفاضه سنة 2017 مقارنة بسنة 2016 ثم ارتفاعه سنة 2018 مقارنة بسنة 2017.

(5) احتياجات رأس مال العامل

احتياجات رأس مال العامل = (أصول جارية - قيم قابلة للتحقيق) - (خصوم جارية - سلفات مصرفية)
 (قيم قابلة للتحقيق = الزبائن + المدينون الآخرون + الضرائب وما شابهها)

الجدول رقم (11): حساب احتياجات رأس مال العامل لسنوات (2016-2017-2018)

الوحدة: دج

2018	2017	2016	البيان
3547428948,60	3349672777,73	3931347278,51	أصول جارية
2419554566,19	1238378823,04	1485126881,72	قيم قابلة للتحقيق
1558206723,48	1638813226,06	2243352881,42	خصوم جارية
00	00	00	سلفات مصرفية
-430332341,07	472480728,63	202867515,37	احتياجات رأس مال العامل

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق مؤسسة باتيمتال هياكل الغرب

❖ التعليق

نلاحظ أن احتياجات رأس مال العامل موجبة خلال السنتين 2016 و 2017 حيث ارتفعت سنة 2017 مقارنة بسنة 2016 أما سنة 2018 فقد كانت سالبة.

6) الخزينة

الخزينة = رأس مال العامل الدائم - احتياجات رأس مال العامل

الجدول رقم (12): حساب الخزينة لسنوات (2016-2017-2018)

الوحدة: دج

2018	2017	2016	البيان
1989222225,12	1710859551,67	1687994397,09	رأس مال العامل الدائم
-430332341,07	472480728,63	202867515,37	احتياجات رأس مال العامل
2419554566,19	1238378823,04	1485126881,72	الخزينة

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق مؤسسة باتيمتال هياكل الغرب

❖ التعليق

نلاحظ أن الخزينة موجبة خلال السنوات الثلاث، كما نلاحظ أنها انخفضت سنة 2017 مقارنة بسنة 2016 ثم ارتفعت سنة 2018 مقارنة بسنة 2017.

الفرع الثالث: التحليل بواسطة النسب المالية

1) نسب السيولة

وتتكون من:

أ) نسبة التداول

نسبة التداول = الأصول الجارية ÷ الخصوم الجارية

الجدول رقم (13): حساب نسبة التداول لسنوات (2016-2017-2018)

2018	2017	2016	البيان
3547428948,60	3349672777,73	3931347278,51	الأصول الجارية
1558206723,48	1638813226,06	2243352881,42	الخصوم الجارية
2,27	2,04	1,75	نسبة التداول

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق مؤسسة باتيمتال هياكل الغرب

❖ التعليق

نلاحظ أن نسبة التداول موجبة وترتفع من سنة إلى سنة وهي أكبر من (1) خلال السنوات الثلاث.

ب) نسبة السيولة السريعة

نسبة السيولة السريعة = (الأصول الجارية - المخزونات) ÷ الخصوم الجارية

الجدول رقم (14): حساب نسبة السيولة السريعة لسنوات (2016-2017-2018)

2018	2017	2016	البيان
3547428948,60	3349672777,73	3931347278,51	الأصول الجارية
782778725,37	642796798,79	725092840,52	المخزونات
1558206723,48	1638813226,06	2243352881,42	الخصوم الجارية
1,77	1,65	1,42	نسبة السيولة السريعة

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق مؤسسة باتيمتال هياكل الغرب

❖ التعليق

نلاحظ أن نسبة السيولة السريعة موجبة وترتفع من سنة إلى سنة حيث كانت أكبر من (1) خلال سنوات الثلاث.

(ت) نسبة السيولة الحالية (نسبة النقدية)

نسبة السيولة الحالية = خزينة الأصول ÷ الخصوم الجارية

الجدول رقم (15): حساب نسبة السيولة الحالية لسنوات (2016-2017-2018)

2018	2017	2016	البيان
231763146,76	432248796,18	292329449,04	خزينة الأصول
1558206723,48	1638813226,06	2243352881,42	الخصوم الجارية
0,14	0,26	0,13	نسبة السيولة الحالية

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق مؤسسة باتيمتال هياكل الغرب

❖ التعليق

نلاحظ أن نسبة السيولة الحالية موجبة في كل السنوات وهي ترتفع سنة 2017 مقارنة بسنة 2016 ثم تنخفض سنة 2018 مقارنة بسنة 2017 حيث أنها أقل من (0,3) خلال السنوات الثلاث.

(2) نسب التمويل

وتتكون من:

(أ) نسبة المديونية

نسبة المديونية = (الخصوم غير الجارية + الخصوم الجارية) ÷ مجموع الأصول

الجدول رقم (16): حساب نسبة المديونية لسنوات (2016-2017-2018)

2018	2017	2016	البيان
3229392579,03	3130236995,50	3211204505,31	الخصوم غير الجارية
1558206723,48	1638813226,06	2243352881,42	الخصوم الجارية
10757862017,10	10631212494,05	6879854728,88	مجموع الأصول
0,44	0,44	0,79	نسبة المديونية

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق مؤسسة باتيمتال هياكل الغرب

❖ التعليق

نلاحظ أن نسبة المديونية موجبة وتنخفض سنة 2017 و 2018 بنفس النسبة مقارنة بسنة 2016 حيث كانت تفوق (0,5) في سنة 2016 وأقل منها في سنتين 2017 و 2018.

ب) نسبة الاستقلالية المالية

نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة ÷ (الخصوم غير الجارية + الخصوم الجارية)

الجدول رقم (17): حساب نسبة الاستقلالية المالية لسنوات (2016-2017-2018)

2018	2017	2016	البيان
5970262714,59	5862162272,49	1425297342,15	الأموال الخاصة
3229392579,03	3130236995,50	3211204505,31	الخصوم غير الجارية
1558206723,48	1638813226,06	2243352881,42	الخصوم الجارية
1,24	1,22	0,26	نسبة الاستقلالية المالية

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق مؤسسة باتيمتال هياكل الغرب

❖ التعليق

نلاحظ أن نسبة الاستقلالية المالية موجبة خلال السنوات الثلاث، حيث أنها أقل من (1) سنة 2016 وأكبر من (1) سنة 2017 و 2018.

ت) نسبة رأس مال العامل الدائم

نسبة رأس مال العامل الدائم = (الأموال الخاصة + الخصوم غير الجارية) ÷ الأصول غير الجارية

الجدول رقم (18): حساب نسبة رأس مال العامل الدائم لسنوات (2016-2017-2018)

2018	2017	2016	البيان
5970262714,59	5862162272,49	1425297342,15	الأموال الخاصة
3229392579,03	3130236995,50	3211204505,31	الخصوم غير الجارية
7210433068,50	7281539716,32	2948507450,37	الأصول غير الجارية
1,27	1,23	1,57	نسبة رأس مال العامل الدائم

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق مؤسسة باتيمتال هياكل الغرب

❖ التعليق

نلاحظ أن نسبة رأس مال العامل الدائم موجبة في سنوات الثلاث كما أنها تفوق (1) في جميع السنوات.

3) نسب النشاط

وتتكون من:

أ) معدل دوران الأصول غير الجارية

معدل دوران الأصول غير الجارية = رقم الأعمال ÷ الأصول غير الجارية

الجدول رقم (19): حساب معدل دوران الأصول غير الجارية لسنوات (2016-2017-2018)

2018	2017	2016	البيان
422906125,15	458202055,78	617537837,45	رقم الأعمال
7210433068,50	7281539716,32	2948507450,37	الأصول غير الجارية
0,05	0,06	0,20	معدل دوران الأصول غير الجارية

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق مؤسسة باتيمتال هياكل الغرب

❖ التعليق

نلاحظ أن معدل دوران الأصول غير الجارية موجب وينخفض من سنة إلى سنة.

ب) معدل دوران الأصول الجارية

معدل دوران الأصول الجارية = رقم الأعمال ÷ الأصول الجارية

الجدول رقم (20): حساب معدل دوران الأصول الجارية لسنوات (2016-2017-2018)

2018	2017	2016	البيان
422906125,15	458202055,78	617537837,45	رقم الأعمال
3547428948,60	3349672777,73	3931347278,51	الأصول الجارية
0,11	0,13	0,15	معدل دوران الأصول الجارية

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق مؤسسة باتيمتال هياكل الغرب

❖ التعليق

نلاحظ أن معدل دوران الأصول الجارية موجب وينخفض من سنة إلى سنة.

ت) معدل دوران إجمالي الأصول

معدل دوران إجمالي الأصول = رقم الأعمال ÷ مجموع الأصول

الجدول رقم (21): حساب معدل دوران إجمالي الأصول لسنوات (2016-2017-2018)

2018	2017	2016	البيان
422906125,15	458202055,78	617537837,45	رقم الأعمال
10757862017,10	10631212494,05	6879854728,88	مجموع الأصول
0,03	0,04	0,08	معدل دوران إجمالي الأصول

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق مؤسسة باتيمتال هياكل الغرب

❖ التعليق

نلاحظ أن معدل دوران إجمالي الأصول موجب وينخفض من سنة إلى سنة.

4) نسب المردودية

وتتكون من:

أ) نسبة المردودية المالية

نسبة المردودية المالية = النتيجة الصافية ÷ الأموال الخاصة

الجدول رقم (22): حساب نسبة المردودية المالية لسنوات (2016-2017-2018)

2018	2017	2016	البيان
108100442,09	37105130,34	197910131,39	النتيجة الصافية
5970262714,59	5862162272,49	1425297342,15	الأموال الخاصة
0,01	0,006	0,13	نسبة المردودية المالية

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق مؤسسة باتيمتال هياكل الغرب

❖ التعليق

نلاحظ أن المؤسسة حققت مردودية موجبة في سنوات الثلاث ومنخفضة سنة 2017 مقارنة بسنة 2016 ثم ترتفع سنة 2018 مقارنة بسنة 2017.

ب) نسبة المردودية الاقتصادية

نسبة المردودية الاقتصادية = النتيجة الصافية ÷ مجموع الأصول

جدول رقم (23): حساب نسبة المردودية الاقتصادية لسنوات (2016-2017-2018)

2018	2017	2016	البيان
108100442,09	37105130,34	197910131,39	النتيجة الصافية
10757862017,10	10631212494,05	6879854728,88	مجموع الأصول
0,01	0,003	0,02	نسبة المردودية الاقتصادية

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق مؤسسة باتيمتال هياكل الغرب

❖ التعليق

نلاحظ أن نسبة المردودية الاقتصادية موجبة خلال السنوات الثلاث، وتنخفض سنة 2017 مقارنة بسنة 2016 ثم ترتفع سنة 2018 مقارنة بسنة 2017.

الفرع الرابع: عرض جدول حسابات النتائج لسنوات (2018-2017-2016)

الجدول رقم (24): جدول حسابات النتائج لسنوات (2018-2017-2016)

وحدة: دج

2018	2017	2016	البيان
422906125,15	458202055,78	617537837,45	رقم الأعمال
651615354,78	599365915,43	657322577,94	رقم الأعمال بين الوحدات
158217575,28	-43402087,59	8004849,97	تغير المخزونات والمنتجات المصنعة قيد التصنيع
1232739055,21	1014165883,62	1282865265,36	إنتاج السنة المالية (1)
626758625,24	467330422,75	524918312,30	مشتريات مستهلكة
93920592,87	68072612,25	72836467,54	رسوم بين الوحدات
53695160,36	37410430,18	70492042,46	الخدمات الخارجية واستهلاكات أخرى
774374378,47	572813465,28	668246822,30	استهلاكات السنة المالية (2)
458364676,74	441352418,34	614618443,06	القيمة المضافة للاستغلال (3) = (2-1)
220122029,42	265119978,15	280165748,36	أعباء المستخدمين
10451943,96	6569475,68	5663299,18	الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة
227790703,36	169662964,51	328789395,52	إجمالي فائض الاستغلال (4)
88075551,84	2054017,88	24592233	المنتجات العملية الأخرى
10033165,97	34660305,52	60741790	الأعباء العملية الأخرى
111084232,18	89475900,79	90960011,46	مخصصات الاهتلاكات ومؤونات وخسائر القيمة

-	161431,72	6764362,82	استرجاعات خسائر القيمة والمؤونات
194748857,04	47742207,80	208444189,88	النتيجة العملياتية (5)
378754,64	18558714,20	1234463,56	المنتجات المالية
89968173,76	26659500,79	3576641,42	الأعباء المالية
-89589419,12	-8100786,59	-2342177,86	النتيجة المالية (6)
105159437,92	39641421,21	206102012,02	النتيجة العادية قبل الضرائب (7)=(6+5)
-2941004,17	2536290,87	8191880,63	الضرائب المؤجلة (تغيرات) من النتائج العادية
1321193361,69	1034940047,42	1315456324,74	مجموع منتجات الأنشطة العادية
1213092919,60	997834917,08	1117546193,35	مجموع أعباء الأنشطة العادية
108100442,09	37105130,34	197910131,39	النتيجة الصافية للأنشطة العادية (8)
-	-	-	النتيجة غير العادية (9)
108100442,09	37105130,34	197910131,39	صافي نتيجة السنة المالية (10)

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق مؤسسة باتيمتال هياكل الغرب

❖ التعليق

نلاحظ من خلال جدول النتائج أن:

- ل إنتاج السنة المالية لسنة 2016 أكبر من إنتاج السنة المالية لسنة 2017 أي أنه انخفض سنة 2017 مقارنة بسنة 2016 وإنتاج السنة المالية لسنة 2018 أكبر من إنتاج السنة المالية لسنة 2017 أي أنه ارتفع سنة 2018 مقارنة بسنة 2017؛
- ل استهلاكات السنة المالية موجب في سنوات الثلاث، حيث انخفض سنة 2017 مقارنة بسنة 2016 ثم ارتفع سنة 2018 مقارنة بسنتين السابقتين؛

- ج القيمة المضافة للاستغلال موجبة خلال السنوات الثلاث حيث سجلت انخفاض سنة 2017 مقارنة بسنة 2016 ثم ارتفعت قليلا سنة 2018 مقارنة بسنة 2017؛
- ج إجمالي فائض الاستغلال موجب خلال السنوات الثلاث؛
- ج النتيجة العملياتية موجبة في السنوات الثلاث؛
- ج النتيجة المالية قيمتها سالبة في السنوات الثلاث؛
- ج النتيجة العادية قبل الضرائب موجبة في سنوات الثلاث حيث تتخفص سنة 2017 مقارنة بسنة 2016 ثم ترتفع سنة 2018 مقارنة بسنة 2017؛
- ج النتيجة الصافية للأنشطة العادية هي الأخرى سجلت موجبة في سنوات الثلاث؛
- ج صافي نتيجة السنة المالية لسنة 2016 أكبر من النتيجة المالية لكل من السنتين 2017 و 2018.

المطلب الثاني: تفسير النتائج المتوصل إليها في الدراسة السابقة

من خلال ما توصلت إليه سابقا من نتائج يمكن تفسيرها كالاتي:

1) تفسير الميزانية المالية لسنوات (2018-2017-2016)

❖ من جانب الأصول

من خلال النتائج المبينة في جدول الميزانية المالية (الجدول رقم 2) نستخلص ما يلي:

- الأصول غير الجارية: قيمة الأصول غير الجارية موجبة خلال السنوات الثلاث، حيث زادت قيمتها في سنة 2017 ب: 4333032265 دج مقارنة بسنة 2016 وذلك راجع إلى زيادة في التثبيات العينية، كما شهدت انخفاض بمقدار 71106647 دج سنة 2018 مقارنة بسنة 2017 وذلك راجع إلى انخفاض في التثبيات العينية.
- الأصول الجارية: قيمة الأصول الجارية موجبة خلال السنوات الثلاث، حيث سجلت انخفاض بقيمة: 581674500 دج سنة 2017 مقارنة بسنة 2016 وذلك راجع إلى انخفاض في المخزونات والمنتجات قيد التنفيذ كما شهدت ارتفاع بمقدار 197756170 دج سنة 2018 مقارنة بسنة 2017 وذلك راجع إلى زيادة في المخزونات والمنتجات قيد التنفيذ.

- مجموع الأصول: قيمة الأصول موجبة خلال السنوات الثلاث، حيث ازدادت قيمتها بمقدار 3751357765 دج سنة 2017 مقارنة بسنة 2016 وذلك راجع إلى زيادة الأصول غير الجارية، كما ازدادت قيمتها سنة 2018 بمقدار 126649523 دج مقارنة بسنة 2017 وذلك راجع إلى زيادة الأصول غير الجارية والأصول الجارية.

❖ من جانب الخصوم

من خلال النتائج المبينة في جدول الميزانية المالية (الجدول رقم 3) نستخلص ما يلي:

- الأموال الخاصة: قيمة الأموال الخاصة موجبة خلال السنوات الثلاث، حيث ارتفعت بقيمة 4436864930 دج من سنة 2016 إلى سنة 2017 كما ارتفعت من سنة 2017 إلى سنة 2018 بقيمة 108100442 دج، وذلك راجع إلى زيادة الروابط بين الوحدات.

- الخصوم غير الجارية: قيمة الخصوم غير الجارية موجبة خلال السنوات الثلاث، حيث انخفضت سنة 2017 مقارنة بسنة 2016 بمقدار 80967509 دج، وذلك راجع إلى زيادة الضرائب وانخفاض القروض، وسجلت ارتفاع سنة 2018 بمقدار 99155583 دج مقارنة بسنة 2017 وذلك راجع إلى زيادة الضرائب وزيادة القروض.

- الخصوم الجارية: قيمة الخصوم الجارية موجبة خلال السنوات الثلاث، حيث انخفضت سنة 2017 بمقدار 604539655 دج مقارنة بسنة 2016 وذلك راجع إلى انخفاض الموردون، كما انخفضت أيضا بمقدار 80606502 دج سنة 2018 مقارنة بسنة 2017 وذلك بسبب ارتفاع الضرائب.

- مجموع الخصوم: قيمة الخصوم موجبة خلال السنوات الثلاث، حيث ازدادت قيمتها بمقدار 3751357765 دج سنة 2017 مقارنة بسنة 2016 كما ازدادت قيمتها سنة 2018 بمقدار 126649523 دج مقارنة بسنة 2017 وذلك بسبب زيادة الأموال الخاصة.

(2) تفسير الميزانية المالية المختصرة لسنوات (2016-2017-2018)

❖ من جانب الأصول

من خلال النتائج المبينة في جدول الميزانية المختصرة (الجدول رقم 4) نستخلص ما يلي:

- الأصول غير الجارية: زيادة الأصول غير الجارية بنسبة 25% سنة 2017 مقارنة مع سنة 2016 وانخفضت بنسبة 1% سنة 2018 مقارنة مع سنة 2017 نتيجة زيادة قيمة الأراضي.

- الأصول الجارية: انخفضت الأصول الجارية سنة 2017 بنسبة 25% مقارنة بسنة 2016 بسبب انخفاض القيم المحققة، وارتفعت سنة 2018 بنسبة 1% مقارنة مع سنة 2017 نتيجة زيادة القيم المحققة.

❖ من جانب الخصوم

من خلال النتائج المبينة في جدول الميزانية المختصرة (الجدول رقم 5) نستخلص ما يلي:

- رؤوس الأموال الخاصة: ارتفاع مستمر في نسبة رؤوس الأموال الخاصة خلال السنوات الثلاث حيث بلغت نسبة ارتفاعها 34% سنة 2017 مقارنة مع سنة 2016 وبنسبة 1% سنة 2018 مقارنة مع سنة 2017 نتيجة زيادة رأس المال الذي تم إصداره.

- الخصوم غير الجارية: انخفاض الخصوم الجارية بنسبة 17% في سنة 2017 مقارنة مع سنة 2016 وتعادل في النسبة لسنتين 2017 و2018 ذلك بسبب انخفاض القروض.

- الخصوم الجارية: انخفاض مستمر في نسبة الخصوم الجارية خلال السنوات الثلاث حيث بلغت نسبة الانخفاض 17% سنة 2017 مقارنة بسنة 2016 وبنسبة 1% سنة 2018 مقارنة مع سنة 2017 نتيجة انخفاض الديون بين الوحدات.

3) تفسير المؤشرات المالية لمؤسسة باتيمتال هياكل الغرب**❖ رأس مال العامل الدائم**

من خلال النتيجة المبينة في الجدول رقم (6) والجدول رقم (7) نستخلص ما يلي:

إن رأس مال العامل موجب خلال السنوات الثلاث وبتزايد بوتيرة موجبة من سنة لأخرى، حيث ازداد بقيمة 22865154,58 سنة 2017 مقارنة بسنة 2016 كما ازداد بقيمة 278362673,45 ما يدل على أن المؤسسة تغطي جميع الأصول الثابتة التي تمتلكها عن طريق الأموال الدائمة لديها، أي وجود فائض في دورة الاستثمار، يعتبر هذا الفائض هامش أمان تستخدمه المؤسسة في تمويل عجز دورة الاستغلال.

❖ رأس مال العامل الخاص

من خلال النتيجة المبينة في الجدول رقم (8) نستخلص ما يلي:

إن رأس مال العامل الخاص سالب خلال السنوات الثلاث ويتناقص بوتيرة سالبة من سنة لأخرى، ما يدل على أن الأموال الخاصة في المؤسسة لا تغطي الأصول الثابتة التي تمتلكها ولهذا تلجأ المؤسسة دائما للاعتماد على الاقتراض.

❖ رأس مال العامل الإجمالي

من خلال النتيجة المبينة في الجدول رقم (9) نستخلص ما يلي:

إن رأس مال العامل الإجمالي موجب خلال السنوات الثلاث، حيث يتناقص بقيمة 581674500,78 سنة 2017 مقارنة بسنة 2016 ثم ارتفع بقيمة 197756170,87 سنة 2018 وهذا يدل على أن المؤسسة ليست في وضعية جيدة من حيث الحركة الدائمة للكتلة المالية وبه الانخفاض في النشاط التجاري للمؤسسة.

❖ رأس مال العامل الأجنبي

من خلال النتيجة المبينة في الجدول رقم (10) نستخلص أن:

إن رأس مال العامل الأجنبي موجب خلال السنوات الثلاث، حيث يتناقص بقيمة 685507165,17 سنة 2017 ثم يرتفع بقيمة 18549080,95 سنة 2018 ما يدل على أن المؤسسة أدت التزاماتها نحو الغير وسددت في الآجال المحددة.

❖ احتياجات رأس مال العامل

من خلال النتيجة المبينة في الجدول رقم (11) نستخلص أن:

إن احتياجات رأس مال العامل موجبة خلال السنتين 2016 و 2017 حيث ارتفعت سنة 2017 مقارنة بسنة 2016 بقيمة 269613213,26 وهذا راجع إلى زيادة موارد الدورة المالية للمؤسسة، أما سنة 2018 فقد كانت سالبة، هذا ما يفسر اتجاه المؤسسة نحو تغطية الاحتياجات الدورية عن طريق الديون القصيرة الأجل، وهذا في صالح المؤسسة لأنها عملت على تقليص احتياجاتها واستغلت رأس مالها العامل أحسن استغلال.

❖ الخزينة

من خلال النتيجة المبينة في الجدول رقم (12) نستخلص أن:

إن مؤشر الخزينة ظهر موجب خلال السنوات الثلاث، حيث انخفض بقيمة 246748058,68 سنة 2017 مقارنة بسنة 2016 مما يدل على أن المؤسسة لم تحسن استغلال الفائض، أما سنة 2018 فقد ارتفعت بقيمة 1181175743,15 وهذا يدل على أن المؤسسة في وضعية مالية جيدة لكن عليها استغلال هذه الأموال المجمدة عن طريق شراء تقييدات أو استثمارها في البنوك مقابل مبالغ مالية.

4) تفسير النسب المالية لمؤسسة باتيمتال هياكل الغرب

❖ نسبة التداول

من خلال النتيجة المبينة في الجدول رقم (13) نستخلص أن:

إن نسبة التداول موجبة وترتفع من سنة إلى سنة وهي أكبر من (1) خلال السنوات الثلاث، مما يدل على أن المؤسسة لا تعاني من مشكل عدم توفر السيولة، وهذا ما يجعلها في وضعية مالية مريحة وقادرة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل.

❖ نسبة السيولة السريعة

من خلال النتيجة المبينة في الجدول رقم (14) نستخلص ما يلي:

هي الأخرى سجلت نسب موجبة وترتفع من سنة إلى سنة، حيث كانت أكبر من (1) في سنوات الثلاث، وهي بعيدة عن النسب النموذجية المحصورة بين [0,6.1]، مما يعكس قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها قصيرة الأجل.

❖ نسبة السيولة الحالية

من خلال النتيجة المبينة في الجدول رقم (15) نستنتج أن:

نسبة السيولة الحالية موجبة في كل السنوات، وهي أقل من النسبة النموذجية (0,3) خلال السنوات الثلاث، وهذا يدل على أن المؤسسة غير قادرة على تسديد ديونها في أي وقت.

❖ نسبة المديونية

من خلال النتيجة المبينة في الجدول رقم (16) نستخلص ما يلي:

نسبة المديونية موجبة، حيث كانت تفوق النسبة النموذجية (0,5) في سنة 2016 مما يدل أن المؤسسة لا تعتمد على الديون الخارجية بشكل كبير في تمويل احتياجاتها، كما كانت أقل من (0,5) في سنتين 2017 و2018 وهذا بسبب قبول البنك بمنح قروض للمؤسسة أي اعتمادها على الديون الخارجية.

❖ نسبة الاستقلالية المالية

من خلال النتيجة المبينة في الجدول رقم (17) نستخلص ما يلي:

إن نسبة الاستقلالية المالية موجبة خلال السنوات الثلاث، حيث أنها أقل من النسبة النموذجية (1) سنة 2016 مما يدل أن المؤسسة غير مستقلة ماليا فهي تعتمد على ديون خارجية لتسديد التزاماتها، وتفق (1) سنة 2017 و2018 وهذا يدل على أن المؤسسة مستقلة ماليا وتعتمد على أموالها الذاتية لتسديد التزاماتها.

❖ نسبة رأس مال العامل الدائم

من خلال النتيجة المبينة في الجدول رقم (18) نستخلص ما يلي:

يظهر من الجدول أن المؤسسة حققت توازن مالي خلال السنوات الثلاث، حيث كانت نسبة رأس مال العامل الدائم تفوق النسبة النموذجية (1)، مما يعني وجود رأس مال عامل موجب وهذا مؤشر ايجابي بسبب سياسة تمويل المؤسسة للأصول المتداولة بالديون قصيرة الأجل.

❖ معدل دوران الأصول غير الجارية

من خلال النتيجة المبينة في الجدول رقم (19) نستنتج ما يلي:

بالنسبة لهذا المعدل يقيس قدرة الأصول غير الجارية على خلق المبيعات، فبالنسبة لسنة 2016 يقدر المعدل ب 0,20 هذا يعني أن كل دينار مستثمر من الأصول غير الجارية يولد ب 0,20 دينار من المبيعات، هذا يدل على عدم كفاءة إدارة المؤسسة على في استغلال أصولها غير الجارية لأن المعدل لم يصل حده المثالي، بدأ في الانخفاض خلال السنتين 2017 و 2018 وسبب ذلك راجع إلى أن الأداء التشغيلي للمؤسسة في انخفاض مستمر وهذه الوضعية تستلزم على الإدارة إما القيام باستغلال كل أصولها الثابتة أو بيع جزء منها.

❖ معدل دوران الأصول الجارية

من خلال النتيجة المبينة في الجدول رقم (20) نستخلص ما يلي:

معدل دوران الأصول الجارية موجب وينخفض من سنة إلى سنة، حيث يتراوح بين 0,15 إلى 0,11 وهو معدل منخفض وقد يكون هذا راجع إلى سوء تسيير المخزونات.

❖ معدل دوران إجمالي الأصول

من خلال النتيجة المبينة في الجدول رقم (21) نستنتج ما يلي:

يقدر معدل دوران إجمالي أصول المؤسسة في سنة 2016 ب 0,08، يعني أن كل دينار مستثمر في المؤسسة يولد 0,08 من المبيعات وهذا يدل على عدم كفاءة إدارة المؤسسة في إدارة ممتلكاتها، وأن المؤسسة تعمل بعيدا عن مستوى طاقتها الكاملة، مما يعني أن المؤسسة لا يمكنها زيادة حجم المبيعات دون الزيادة في رأس المال أما بالنسبة لسنتين 2017 و 2018 انخفاض مستمر في المعدل، وهو يدل على تراجع أداء المؤسسة.

❖ نسبة المردودية المالية

من خلال النتيجة المبينة في الجدول رقم (22) نستنتج أن:

المؤسسة حققت مردودية مالية موجبة في سنوات الثلاث، وأن كل دينار مستغل من الأموال الخاصة يغطي نتيجة صافية قدرها (0,13 - 0,006 - 0,01) وهذا راجع لتوظيف أموالها الخاصة للتوسع في النشاط.

❖ نسبة المردودية الاقتصادية

من خلال النتيجة المبينة في الجدول رقم (23) نستخلص ما يلي:
المؤسسة حققت مردودية اقتصادية موجبة خلال السنوات الثلاث، وأن كل دينار واحد من الأصول يغطي نتيجة صافية قدرها (0,02 - 0,003 - 0,01) وقد حققت نسبتين كبيرتين سنة 2016 و 2018 وهذا ناتج للارتفاع الملحوظ في النتيجة الصافية.

❖ تفسير جدول حسابات النتائج لمؤسسة باتيمتال هياكل الغرب

من خلال النتائج المبينة في جدول رقم (24) نستنتج ما يلي:

❖ إنتاج السنة المالية

تم تسجيل انخفاض في إنتاج السنة المالية لسنة 2017 مقارنة بسنة 2016 وهذا راجع إلى انخفاض في المنتجات والمبيعات والمخزونات، كما تم تسجيل ارتفاع سنة 2018 مقارنة بسنة 2017 وهذا بسبب الزيادة في المنتجات والمبيعات والمخزونات.

❖ استهلاكات السنة المالية

استهلاكات السنة المالية موجبة في سنوات الثلاث، حيث انخفض سنة 2017 مقارنة بسنة 2016 وهذا راجع إلى انخفاض في الخدمات والاستهلاكات الخارجية، ثم ارتفع سنة 2018 مقارنة بسنة 2017 وهذا بسبب ارتفاع الخدمات والاستهلاكات الخارجية.

❖ القيمة المضافة للاستغلال

القيمة المضافة للاستغلال موجبة خلال السنوات الثلاث، حيث سجلت انخفاض سنة 2017 مقارنة بسنة 2016 وهذا بسبب انخفاض إنتاج السنة المالية، ثم ارتفعت قليلا سنة 2018 مقارنة بسنة 2017 وهذا راجع إلى الزيادة في إنتاج السنة المالية.

❖ إجمالي فائض الاستغلال

كان موجب خلال السنوات الثلاث، حيث انخفض سنة 2017 مقارنة بسنة 2016 وهذا راجع إلى ارتفاع في الضرائب والرسوم، أما سنة 2018 فقد ارتفع مقارنة بسنة 2017 وهذا بسبب انخفاض أعباء المستخدمين والضرائب والرسوم.

❖ النتيجة العملياتية

سجلت بقيمة موجبة في السنوات الثلاث، فقد كانت منخفضة سنة 2017 مقارنة بسنة 2016 وهذا بسبب انخفاض في الأعباء العملياتية الأخرى، أما سنة 2018 ارتفعت مقارنة بسنة 2017 وهذا راجع إلى الزيادة في النواتج العملياتية.

❖ النتيجة المالية

قيمتها سالبة في السنوات الثلاث، حيث شوهد انخفاض مستمر من سنة 2016 إلى سنة 2018 وهذا بسبب زيادة الأعباء المالية.

❖ النتيجة العادية قبل الضرائب

كانت موجبة في سنوات الثلاث، حيث انخفضت سنتي 2017 و2018 مقارنة بسنة 2016 وهذا راجع إلى زيادة الأعباء والمخصصات.

❖ النتيجة الصافية للأنشطة العادية

هي الأخرى سجلت موجبة في سنوات الثلاث، حيث انخفضت سنتي 2017 و2018 مقارنة بسنة 2016 وهذا راجع إلى انخفاض الضرائب المؤجلة من النتائج العادية.

❖ النتيجة الصافية السنة المالية

النتيجة الصافية موجبة في سنوات الثلاث، ومنخفضة في سنتين 2017 و2018 مقارنة مع سنة 2016 وهذا راجع إلى انخفاض رقم الأعمال من سنة إلى سنة، وهناك الضرائب المؤجلة، أيضا النتيجة المالية سالبة خلال سنوات الدراسة، والقيمة المضافة للاستغلال موجبة ومتناقصة، وهذا يدل على أن إنتاج السنة المالية اكبر من الاستهلاك.

خلاصة الفصل الثاني

لقد حاولت في هذا الفصل التعرف على واقع الوضعية المالية لمؤسسة باتيمتال هياكل الغرب، وذلك بداية بتقديم تعريف شامل لها، بالإضافة إلى التطرق للهيكل التنظيمي لها، ثم عرض الميزانيات المالية لسنوات 2016 و2017 و2018 ومن خلال القيام بتحليل وتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة بالاستخدام أدوات التحليل المالي يمكن القول أن المؤسسة تمكنت من تحقيق التوازن المالي خلال فترة الدراسة، وذلك من خلال تحقيقها لخزنة موجبة وهذا ما تم تأكيده من خلال تحليل مجموعة من النسب والمؤشرات وما يوضحه جدول حسابات النتائج، لكن رغم هذا إلا أن المؤسسة تبقى تعاني من بعض الاختلالات التي تم التوصل إليها من خلال هذه الدراسة والمتمثلة في وجود سيولة مجمدة وليست في صالح المؤسسة إذ يجب عليها استغلال هذا الفائض في مشاريع استثمارية أخرى كما أن المؤسسة تتمتع بالاستقلالية المالية، ومن خلال تحليل نسب النشاط تدل على أن المؤسسة غير مستغلة لكل أصولها أو أن هناك أصول زائدة لا حاجة لها، ومن أجل ذلك يجب عليها استغلال كل أصولها أو بيع جزء منها كما أن للمؤسسة عدة جوانب ايجابية منها قدرة المؤسسة على تغطية الديون قصيرة الأجل انطلاقاً من القيم المتداولة كما أن رأس مال العامل موجب خلال فترة الدراسة، هذا يعني أن المؤسسة تحقق توازن مال.

خاتمة

خاتمة

يعتبر تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة أمراً ضرورياً لا يمكن الاستغناء عنه باعتباره الوسيلة التي تمكن من مراقبة نشاط المؤسسة، وتحديد التغيرات التي تطرأ عليه طوال مدة توажدها، ويعد التحليل المالي أحد أهم الأدوات المستخدمة للوقوف على الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة، وكذا تحديد النقاط التي تستوجب الدراسة من أجل تحسين الوضع المالي لها.

ومن خلال هذا البحث حاولت معالجة الإشكالية التي تدور حول دور التحليل المالي في تشخيص وضعية المالية لمؤسسة باتيمتال هياكل الغرب، اتضح واقع المؤسسات الجزائرية الاقتصادية واعتمادها على التحليل المالي كوسيلة لتقييم أداءها، حيث اعتمدت على الجانب المالي والمحاسبي في دراسة وضعية المؤسسة كون المعلومة المحاسبية أداة لاتخاذ القرار والمراقبة داخل المؤسسة كما تمثل المرآة التي تظهر من خلالها أمام كل المتعاملين معها.

وبعد تقييم الأداء المالي لمؤسسة باتيمتال هياكل الغرب يمكن اختبار الفرضيات السابقة كالاتي:

الفرضية الأولى "تعتمد المؤسسة على التحليل المالي للمؤسسة في تشخيص وضعيتها المالية" من خلال تحليل الجانب التطبيقي للمؤسسة تم التوصل فعلاً أن المؤسسة تستخدم التحليل المالي من خلال المؤشرات والنسب المالية في تشخيص الوضعية المالية لها، ومنه هذه الفرضية صحيحة.

الفرضية الثانية "القوائم المعدة من طرف مؤسسة باتيمتال توفر المعلومات التي من شأنها تسهيل عملية التحليل" من خلال دراسة الجانب التطبيقي لمؤسسة باتيمتال، استنتجت أن القوائم المعدة من طرف المؤسسة تقوم بتسهيل عملية التحليل المالي من أجل توفير معلومات تساعد في اتخاذ القرارات، ومنه هذه الفرضية صحيحة فعلاً.

الفرضية الثالثة "اعتماد مؤسسة باتيمتال على أدوات التحليل المالي في تقييم وضعيتها المالية وتحديد نقاط القوة والضعف" بعد الدراسة توصلت إلى أن أدوات التحليل المالي تساعد المؤسسة في تقييم وضعيتها المالية وتحديد نقاط القوة والضعف، إذا هذه الفرضية صحيحة.

بعدما قمت بتشخيص الوضعية المالية لمؤسسة باتيمتال هياكل الغرب باستعمال مؤشرات التوازن المالي وكذا النسب المالية وتحليل جدول حساب النتائج خلال الفترة (2016-2017-2018) وجدت أن نجاعة التحليل المالي مرتبطة بفعالية مؤشرات التوازن المالي، ومن خلال الدراسة على مؤسسة باتيمتال توصلت إلى مجموعة من الاستنتاجات، من أهمها:

- ✓ استطاعت المؤسسة تحقيق توازنها المالي خلال فترة الدراسة (2016-2017-2018) وهذا يعني أن المؤسسة قادرة على تمويل استثماراتها عن طريق الأموال الدائمة؛
- ✓ قامت المؤسسة بالتسيير الجيد لذمتها المالية وذلك بالمحافظة على توازنها المالي بين مصادر التمويل الطويلة وحجم استثمارها خلال فترة الدراسة؛

- ✓ مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية تعتبر من أهم الأدوات المعتمدة لتحليل وضعية المؤسسة؛
 - ✓ حققت المؤسسة خلال السنوات الثلاث رأس مال العامل جيد، فهي تمول جزء من أصولها المتداولة وبذلك تحقيق هامش أمان؛
 - ✓ حققت المؤسسة خزينة موجبة بفضل تغطية الفائض في رأس مال العامل لاحتياجات دورة الاستغلال وتعتبر هذه الوضعية ميزة ايجابية تساهم بتحسين علاقة المؤسسة قصيرة الأجل مع محيطها المالي؛
 - ✓ مصلحة المحاسبة والمالية هي نقطة تجميع كل المصالح والمديرية، وهي بمثابة الوحدة الأساسية للوحدة حيث تمر بها كل المعلومات اليومية المختلفة.
- من خلال النتائج المتوصل إليها في دراستي لهذا الموضوع أقترح بعض التوصيات، هي كالتالي:
- ل الاحتفاظ بمخزون عمل من المواد الأولية والبضائع والذي يعتبر هامش أمان للمؤسسة؛
 - ل لابد أن تستثمر المؤسسة أموالها من أجل الحصول على أرباح؛
 - ل استغلال الفائض في الفرص المتاحة للمؤسسة؛
 - ل إجراء بحوث تسويقية لدراسة المحيط وكذا البحث عن الزبائن المحتملين للتعاقد معهم من أجل تحقيق عائد مالي إيجابي.
- حاولت في هذا البحث إبراز دور التحليل المالي في تشخيص وضعية المؤسسة الاقتصادية، ومن خلاله أقترح بعض المواضيع يمكن تناولها وتكون مكملة لهذا البحث:
- ل ما مدى فعالية التحليل المالي في إنجاز القرارات التسييرية؟
 - ل ما هي الأداة الأكثر استعمالاً في التحليل المالي؟

قائمة المراجع

قائمة المراجع

✓ الكتب

- 1- أبو الفتوح علي فضالة، التحليل المالي وإدارة الأموال، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1999.
- 2- أحمد محمد العداسي، التحليل المالي للقوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
- 3- توفيق عبد الرحمان، أساسيات التحليل المالي، مركز الخبرات المهنية للإدارة (بميك)، القاهرة، 2008.
- 4- رشاد العصار وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، الطبعة الأولى، دار البركة للنشر والتوزيع، عمان، 2001.
- 5- سعيدة بورديمة، مطبوعة بعنوان "التسيير المالي"، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، الجزائر، 2015/2014.
- 6- سمير محمد عبد العزيز، المدخل إلى اقتصاديات الاستثمار - التمويل - التحليل المالي، أبو الخير للطباعة والتجليد، مصر، 2010.
- 7- شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي، الطبعة الثانية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2015.
- 8- عبد الرحمان بن سانية، مطبوعة بعنوان "أساسيات التحليل المالي"، جامعة غرداية، الجزائر، 2018.
- 9- عطا الله علي الزبون، إستراتيجيات التحليل المالي، دار المنتبى للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
- 10- فيصل جميل السعيدة، نضال عبد الله فريد، الملخص الوجيز للإدارة والتحليل المالي، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
- 11- فيصل محمود الشواورة، مبادئ الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2013.
- 12- محمد ساحل، محاضرات غير منشورة في التحليل المالي المتقدم، السنة الثانية ماستر محاسبة وتدقيق، جامعة الجبالي بونعامة، 2020 / 2019.
- 13- محمد سعيد عبد الهادي، الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان.
- 14- محمد صالح الحناوي، نهال فريد مصطفى، الإدارة المالية (التحليل المالي لمشروعات الأعمال)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.
- 15- محمد مبروك أبو زيد، التحليل المالي، الطبعة الثانية، دار المريخ للنشر، الرياض (المملكة العربية السعودية)، 2009.
- 16- محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع عمان، 2003.

17- محمود عبد الحليم الخلايلة، التحليل المالي باستخدام البيانات المحاسبية، الطبعة الرابعة، مطابع الدستور التجارية للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2007.

18- مصطفى كمال السيد طایل، البنوك الإسلامية والمنهج التمويلي، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2012.

19- مؤيد عبد الرحمان الدوري، نور الدين أديب أبو زناد، التحليل المالي باستخدام الحاسوب، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

✓ الأطروحات والمذكرات

(أ) الأطروحات

- محمد بشير إبراهيم الزعبي، استخدام مؤشرات السيولة والربحية في تقييم الملاءة المالية للعملاء، مخطط أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في الإدارة المالية، جامعة سانت كلمنس، 2010/2011.

(ب) المذكرات

1- أمينة عابد، التحليل المالي كأداة لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2014/2015.

2- بن خروف جليلة، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2008/2009.

3- عيسى سهام، عيسى يونس، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، الجزائر، 2016/2017.

4- كياس علي، دور التحليل المالي في تحديد الوضعية المالية للمؤسسة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، الجزائر، 2015/2016.

5- طير الويزة، سايعي باهية فريال، فاعلية التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في المحاسبة والتدقيق، قسم المحاسبة والمالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة العقيد أكلي محند أولحاج بوييرة، الجزائر، 2014/2015.

✓ الملتقيات

- مداني بن بلغيث وعبد القادر دشاش، النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة، مداخلة ضمن ملتقى دولي في انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على التشخيص المالي للمؤسسة، يومي 13 و14 ديسمبر، مخبر التمويل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2011.

الملاحق

Bilan Actif

Arrêté à : Clôture < Etat Définitif >
Identifiant Fiscal :

Libellé	Not	Brut	Amort. / Prov.	Net	Net (N-1)
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles		12 739 063,34	12 320 306,90	212 694,44	13 111,11
Immobilisations corporelles		3 826 295 674,95	1 055 973 487,08	2 770 322 187,87	2 807 946 022,26
Terrains		1 290 504 000,00		1 290 504 000,00	1 290 504 000,00
Bâtements		1 681 537 808,93	670 252 292,80	1 011 285 516,13	1 049 091 564,08
Autres immobilisations corporelles		948 253 866,02	385 721 194,28	462 532 671,74	462 350 458,18
Immobilisations en concession					
Immobilisations en cours		85 350 678,56		85 350 678,56	48 308 965,33
Immobilisations financières		2 366 842,00		2 366 842,00	2 887 041,42
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		2 366 842,00		2 366 842,00	2 887 041,42
Impôts différés actif		90 255 047,50		90 255 047,50	27 035 094,77
TOTAL ACTIF NON COU		4 017 007 306,35	1 068 499 805,98	2 948 507 450,37	2 885 190 234,89
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		756 659 278,83	31 566 438,31	725 092 840,52	569 951 075,87
Créances et emplois assimilés					
Clients		1 185 762 602,71	105 904 197,87	1 079 858 404,84	1 769 472 758,36
Autres débiteurs		259 233 175,40		259 233 175,40	241 720 378,57
Impôts et assimilés		140 035 301,48		140 035 301,48	106 035 306,41
Autres créances et emplois assimilés					
Créances inter-unités		1 428 798 107,23		1 428 798 107,23	
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		292 329 449,04		292 329 449,04	219 268 340,75
TOTAL ACTIF COUR		4 068 817 914,69	137 470 636,18	3 931 347 278,51	2 907 047 880,96
TOTAL GENERAL ACTIF		8 085 825 221,04	1 205 970 442,16	6 879 854 728,88	5 853 238 095,85

Bilan Passif

Arrêté à : Clôture < Etat Définitif >
Identifiant Fiscal :

Libellé	Not	Exercice	Exercice Précédent
<u>CAPITAUX PROPRES</u>			
Capital émis			1 200 000 000,00
Capital non appelé			28 229 445,70
Primes et réserves / (Réserves consolidées (1))			697 149,00
Ecart de réévaluation			740 628 355,08
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net			
Autres capitaux propres - Report à nouveau		197 910 131,39	170 370 829,85
Liaisons Inter-Unités		1 227 387 210,70	-918 538 569,53
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL CAPITAUX PROPRES I		1 425 297 342,15	1 227 387 210,76
<u>PASSIFS NON-COURANTS</u>			
Emprunts et dettes financières		3 081 305 350,80	2 995 185 543,17
Impôts (différés et provisionnés)		80 310 388,20	73 335 443,09
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		49 528 766,19	56 153 467,99
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		3 211 204 505,31	3 124 674 454,85
<u>PASSIFS COURANTS</u>			
Fournisseurs et comptes rattachés		392 247 394,87	721 334 935,03
Impôts		247 103 803,77	244 315 500,61
Autres dettes		150 505 090,68	535 524 360,13
Dettes inter-unités		1 453 397 519,02	
Trésorerie		98 073,08	1 634,47
TOTAL PASSIFS COURANTS III		2 243 352 881,42	1 501 176 430,24
TOTAL GENERAL PASSIF		6 879 854 728,88	5 853 238 095,85
(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés			

الملحق رقم 03: ميزانية جانب الأصول لسنة 2017

EPE BATIMETAL
UNITE BATIMETAL CHARPENTE OUEST
Exercice 2017

DATE: 27/02/2020
HEURE: 11:18
PAGE: 1

Bilan Actif

Arrêté à : 6eme arrêter < Etat Définitif >
Identifiant Fiscal :

Libellé	Not	Brut	Amort. / Prov.	Net	Net (N-1)
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles		16 555 063,34	13 181 102,24	3 373 961,10	2 12 694,44
Immobilisations corporelles		8 271 156 513,93	1 138 978 220,96	7 132 178 292,97	2 770 322 187,87
Terrains		5 693 806 800,00		5 693 806 800,00	5 294 047 000,00
Bâtements		1 695 301 570,40	704 401 022,18	990 900 548,22	1 013 742 516,13
Autres immobilisations corporelles		882 048 143,53	434 577 198,78	447 470 944,75	462 532 671,74
Immobilisations en concession					
Immobilisations en cours		53 141 869,68		53 141 869,68	85 350 678,56
Immobilisations financières		2 076 842,00		2 076 842,00	2 366 842,00
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		2 076 842,00		2 076 842,00	2 366 842,00
Impôts différés actif		90 768 750,57		90 768 750,57	90 255 047,50
TOTAL ACTIF NON COURANT		8 433 689 039,52	1 152 159 323,20	7 281 530 716,32	2 948 507 450,37
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		656 363 237,10	31 566 438,31	624 796 798,79	725 082 840,52
Créances et emplois assimilés					
Clients		1 204 453 790,01	91 486 320,13	1 112 967 469,88	1 079 856 404,84
Autres débiteurs		29 569 166,00	15 262 362,40	14 306 803,60	259 233 175,40
Impôts et assimilés		111 104 550,56		111 104 550,56	146 030 301,48
Autres créances et emplois assimilés					
Créances inter-entités		1 054 248 356,72		1 054 248 356,72	1 428 798 107,23
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		432 248 796,18		432 248 796,18	292 329 448,04
TOTAL ACTIF COURANT		3 487 987 904,57	138 315 126,84	3 349 672 777,73	3 931 347 278,51
TOTAL GENERAL ACTIF		11 921 686 944,09	1 290 474 450,04	10 631 212 494,05	6 879 854 728,88

Bilan Passif

Arrêté à : 6eme arrêter < Etat Définitif >
Identifiant Fiscal :

Libellé	Not	Exercice	Exercice Précédent
<u>CAPITAUX PROPRES</u>			
Capital émis			
Capital non appelé			
Primes et réserves / (Réserves consolidées(1))			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net		37 105 130,34	197 910 131,39
Autres capitaux propres - Report à nouveau			
Liaisons Inter-Unités		5 825 057 142,15	1 227 387 210,76
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL CAPITAUX PROPRES I		5 862 162 272,49	1 425 297 342,15
<u>PASSIFS NON-COURANTS</u>			
Emprunts et dettes financières		2 595 275 314,54	3 081 365 350,86
Impôts (différés et provisionnés)		83 360 382,20	80 310 388,26
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		50 001 298,76	49 528 706,19
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		3 130 236 995,50	3 211 204 505,31
<u>PASSIFS COURANTS</u>			
Fournisseurs et comptes rattachés		361 475 309,31	392 247 394,87
Impôts		254 074 234,64	247 103 803,77
Autres dettes		112 698 280,02	150 506 090,68
Dettes inter-unités		910 505 401,89	1 433 397 519,02
Trésorerie			96 073,08
TOTAL PASSIFS COURANTS III		1 638 813 226,06	2 243 352 881,42
TOTAL GENERAL PASSIF		10 631 212 494,05	6 879 854 728,88
(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés			

الملحق رقم 05: ميزانية جانب الأصول لسنة 2018

EPE BATIMETAL SPA
UNITE BATIMETAL CHARPENTE OUEST
 Exercice 2018

DATE: 27/02/2020
 HEURE: 11:19
 PAGE: 1

Bilan Actif

Arrêté à : 6eme arrêter < Etat Provisoire >
 Identifiant Fiscal : 000316076375349

Libellé	Not	Brut	Amort. / Prov.	Net	Net (N-1)
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles		10 550 063,34	14 026 635,58	2 528 427,76	3 373 961,10
Immobilisations corporelles		8 311 688 086,18	1 224 103 329,58	7 087 584 756,60	7 132 178 292,97
Terrains		5 693 806 800,00		5 693 806 800,00	5 693 806 800,00
Bâtements		1 701 167 352,40	736 377 078,40	964 790 274,00	988 560 548,22
Autres immobilisations corporelles		916 713 933,78	487 726 251,18	428 987 682,60	449 810 944,75
Immobilisations en concession					
Immobilisations en cours		21 841 216,44		21 841 216,44	53 141 869,08
Immobilisations financières		98 478 667,70		98 478 667,70	92 645 592,57
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		1 446 007,35		1 446 007,35	2 070 842,00
Impôts différés actif		97 032 660,35		97 032 660,35	90 768 750,57
TOTAL ACTIF NON COURANT		8 448 563 033,66	1 238 129 965,16	7 210 433 068,50	7 281 539 716,32
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		814 345 163,68	31 566 438,31	782 778 725,37	624 796 798,79
Créances et emplois assimilés		2 660 287 555,95	127 400 479,48	2 532 887 076,47	2 292 627 182,76
Clients		1 327 856 233,03	112 138 117,08	1 215 718 115,95	1 112 967 468,88
Créance inter-unites		1 189 825 897,65		1 189 825 897,65	1 054 248 359,72
Autres débiteurs		29 272 914,99	15 262 362,40	14 010 552,59	14 306 803,60
Impôts et assimilés		113 332 510,28		113 332 510,28	111 104 550,56
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés		231 763 146,76		231 763 146,76	432 248 796,18
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		231 763 146,76		231 763 146,76	432 248 796,18
TOTAL ACTIF COURANT		3 706 395 666,39	158 966 917,79	3 547 428 948,60	3 349 672 777,73
TOTAL GENERAL ACTIF		12 154 958 900,05	1 397 096 882,95	10 757 862 017,10	10 631 212 494,05

EPE BATIMETAL SPA
UNITE BATIMETAL CHARPENTE OUEST
Exercice 2018

DATE: 27/02/2020

HEURE: 11:19

PAGE: 2

Bilan Passif

Arrêté à : 6eme arrêter < Etat Provisoire >

Identifiant Fiscal : 000316076375349

Libellé	Not	Exercice	Exercice Précédent
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis			
Actif repris par l'état			
Capital non appelé			
Primes et réserves / (Réserves consolidées (1))			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net		108 100 442,09	37 105 130,34
Autres capitaux propres - Report à nouveau			
Liaisons Inter-Unités		5 862 162 272,49	5 825 057 142,15
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL CAPITAUX PROPRES I		5 970 262 714,59	5 862 162 272,49
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières		3 083 904 835,22	2 995 275 314,54
Impôts (différés et provisionnés)		85 683 287,81	83 360 382,20
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		58 804 456,00	50 601 298,76
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		3 229 392 579,03	3 130 236 995,50
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		384 900 350,83	361 475 309,31
Dettes inter-unités		687 176 566,81	910 565 401,89
Impôts		311 500 011,70	248 815 388,43
Autres dettes		174 629 794,14	117 957 126,43
Trésorerie			
TOTAL PASSIFS COURANTS III		1 558 206 723,48	1 638 813 226,06
TOTAL GENERAL PASSIF		10 757 862 017,10	10 631 212 494,05
(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés			

Comptes de Résultat

(par Nature)

Arrêté à : Clôture < Etat Définitif >

Identifiant Fiscal :

Libellé	Not	Exercice	Exercice Précédent
Chiffre d'affaires		617 537 837,45	1 459 065 397,38
Chiffre d'affaire Inter-Unités		657 322 577,94	
Variation stocks produits finis et en cours		8 004 849,97	11 912 604,71
Production immobilisée			-643 232,44
Subventions d'exploitation			
I. PRODUCTION DE L'EXERCICE		1 282 865 265,36	1 470 334 769,65
Achats consommés		524 918 312,30	677 109 519,92
Charges Inter-Unités		72 836 467,54	
Services extérieurs et autres consommations		70 492 042,40	132 326 969,45
Frais de siège			
II. CONSOMMATION DE L'EXERCICE		668 246 822,30	809 436 489,37
III. VALEUR AJOUTÉE D'EXPLOITATION (I - II)		614 618 443,06	660 898 280,28
Charges de personnel		280 105 748,30	250 433 083,00
Impôts, taxes et versements assimilés		5 653 299,18	5 499 458,74
IV. EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		328 789 395,52	403 965 738,54
Autres produits opérationnels		24 592 233,00	28 535 934,86
Autres charges opérationnelles		60 741 790,00	42 440 044,82
Dotations aux amortissements et aux provisions		90 960 011,46	136 568 556,08
Reprise sur pertes de valeur et provisions		6 704 362,82	
V. RESULTAT OPERATIONNEL		208 444 189,88	253 493 071,90
Produits financiers		1 234 463,56	705 045,42
Charges financières		3 576 041,42	8 579 195,46
VI. RESULTAT FINANCIER		-2 342 177,86	-7 874 150,04
VII. RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)		206 102 012,02	245 618 921,86
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			64 436 888,83
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		8 191 880,63	4 811 203,18
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		1 315 456 324,74	1 499 575 749,93
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		1 117 546 193,35	1 323 204 820,08
VIII. RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		197 910 131,39	176 370 829,85
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX. RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X. RESULTAT NET DE L'EXERCICE		197 910 131,39	176 370 829,85
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)			
XI. RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)			
Dont part des minoritaires (1)			
Part du groupe (1)			
(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés			

Comptes de Résultat

(par Nature)
Arrêté à : 6eme arrêter < Etat Définitif >
Identifiant Fiscal :

Libellé	Not	Exercice	Exercice Précédent
Chiffre d'affaires		458 202 055,78	617 537 837,43
Chiffre d'affaires Inter-unités		599 365 913,43	657 322 577,94
Variation stocks produits finis et en cours		-43 402 087,59	8 004 849,97
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
I. PRODUCTION DE L'EXERCICE		1 014 165 883,62	1 282 865 265,36
Achats consommés		467 330 422,75	524 918 312,30
Achats consommés Inter-Unités		68 072 612,35	72 836 467,54
Services extérieurs et autres consommations		37 410 430,18	70 432 042,46
II. CONSOMMATION DE L'EXERCICE		572 813 465,28	668 246 822,30
III. VALEUR AJOUTÉE D'EXPLOITATION (I - II)		441 352 418,34	614 618 443,06
Charges de personnel		265 119 978,15	280 105 748,36
Impôts, taxes et versements assimilés		6 569 475,68	5 663 299,18
IV. EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		169 662 964,51	328 789 395,52
Autres produits opérationnels		2 054 017,88	24 592 233,00
Autres charges opérationnelles		34 660 305,52	60 741 790,00
Dotations aux amortissements et provisions		89 475 900,79	90 960 011,46
Reprise sur pertes de valeur et provisions		101 431,72	6 764 362,82
V. RESULTAT OPERATIONNEL		47 742 207,80	208 444 189,88
Produits financiers		18 558 714,20	1 234 403,56
Charges financières		26 659 500,79	3 576 641,42
VI. RESULTAT FINANCIER		-8 100 786,59	-2 342 177,86
VII. RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)		39 641 421,21	206 102 012,02
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		2 536 290,87	8 191 880,63
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		1 034 940 047,42	1 315 456 324,74
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		997 834 917,08	1 117 546 183,35
VIII. RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		37 105 130,34	197 910 131,39
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX. RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X. RESULTAT NET DE L'EXERCICE		37 105 130,34	197 910 131,39
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)			
XI. RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDÉ (1)			
Dont part des minoritaires (1)			
Part du groupe (1)			
(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés			

Comptes de Résultat

(par Nature)

Arrêté à : 6eme arrêter < Etat Provisoire >
Identifiant Fiscal : 000316076375349

Libellé	Not	Exercice	Exercice Précédent
Chiffre d'affaires		422 906 125,15	456 202 055,78
Chiffre d'affaires Inter-unités		651 615 354,78	599 305 915,43
Variation stocks produits finis et en cours		156 217 575,28	-43 402 067,59
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
I. PRODUCTION DE L'EXERCICE		1 232 739 055,21	1 014 165 883,62
Achats consommés		626 758 625,24	467 330 422,75
Achats consommés Inter-Unités		93 920 592,87	68 072 612,35
Services extérieurs et autres consommations		53 695 160,36	37 410 430,18
II. CONSOMMATION DE L'EXERCICE		774 374 378,47	572 813 465,28
III. VALEUR AJOUTÉE D'EXPLOITATION (I - II)		458 364 676,74	441 352 418,34
Charges de personnel		220 122 029,42	265 119 978,15
Impôts, taxes et versements assimilés		10 451 943,56	6 569 475,68
IV. EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		227 790 703,36	169 662 964,51
Autres produits opérationnels		88 075 551,84	2 054 017,88
Autres charges opérationnelles		10 033 165,97	34 660 305,52
Dotations aux amortissements et provisions		111 084 232,18	89 475 900,79
Reprise sur pertes de valeur et provisions			161 431,72
V. RESULTAT OPERATIONNEL		194 748 857,04	47 742 207,80
Produits financiers		378 754,64	18 558 714,20
Charges financières		89 968 173,76	26 659 500,79
VI. RESULTAT FINANCIER		-89 589 419,12	-8 100 786,59
VII. RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)		105 159 437,92	39 641 421,21
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		-2 941 004,17	2 536 290,87
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		1 321 193 361,69	1 034 940 047,42
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		1 213 092 919,60	997 834 917,08
VIII. RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		108 100 442,09	37 105 130,34
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX. RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X. RESULTAT NET DE L'EXERCICE		108 100 442,09	37 105 130,34
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)			
XI. RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDÉ (1)			
Dont part des minoritaires (1)			
Part du groupe (1)			
(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés			